الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

النزعة التجديدية في الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس في القرن السادس والسابع والثامن الهجري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عامة

إعــداد الطالبين:
*** شبرو سارة.**
***سلطاني يونس.**

إشراف الأستـاذ:
***أ.د. وهابي نصر الدين**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن عبد الباسط مولدي	أستاذ محاضر أ	الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
أ/د. وهابي نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقرّرا
أ/د. معوش محمد الصديق	أستاذ التعليم العالي	الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1444-1445هـ./2023-2024م

إهداء

هذا الذي من صنعنا أهديه ** للشيخِ سيِّدي ومن يليهِ
من أهلنا وصحبنا والعلما ** ومن أفاد بالعلوم الأُمَمَا

يونس سلطاني

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة، أبي الغالي رعاه الله.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي، إخواني وأخواتي.

كما لا يفوتني أن أخص إهدائي بذكر عزيزتي آلاء

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

سارة شبرو

مقدمة

الحمد لله الذي له العزة والجبروت، وبيده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى والنعوت، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي تمخض الكون لفصاله قبل أن تتعاقب الآحاد والسبوت، وعلى آله وأصحابه ومن كان من أتباعه، وبعد

أيها الباحث عن حقائق أعلى العلوم، الطالب لأسنى نتائج الحلوم، المتعطش إلى أحلى موارد الفهوم، الحائم حول حمى ظاهر المرسوم، طمعا في إدراك باطنه المرقوم، اعلم –رعاك الله– أن النحو به حسن البيان، وإقامة اللسان، وإظهار الكلام على أحسن وجه وإمكان، وليس المتكلم بالعربية بمفصحٍ عن كلامه حتى يعربه، ولا يكون الإعراب إلا بتوخي القواعد التي تحققه، ومعرفة الأمور الواجبات، واجتناب الأخطاء والمنهيات، حتى لا يقع إذا تكلم وأراد أن يعرب في العثرات، وما الإعراب إلا باب من النحو، ومهما انتحيت سمت العرب في كلامهم فقد أعربتَ وأجدت.

ثم فلْيُعْلَمْ أن هذا الذي تراه من نحو وتصريف وإعراب، إنما هو جِماعُ الفكر النحوي المستخلص مما استُقرِئ من كلام العرب في شواهدهم، وما كان النحويّ وهو يبني كل ذلك عابثا مضطربا، بل كان متقنا مطّردا، عالما بأصول الصنعة، متمكنا من أطرافها، وعارفا بأحوالها، وهو على ذلك الحال حتى صار له مذهب ومدرسة، وتلكم آراء النحاة ومذاهبهم، تختلف باختلاف مدارسهم ومواردهم، وما من نحوي إلا وله جماعة يمشي معهم على خط منهجي واحد يصنع مذهبهم، ولهم في ذلك أسس وقواعد وسمات مبرّزة يعرفون بها، ولا يحيدون عنها إلا شذوذا.

وهو في الأصل صناعة المشارقة، وما وصل إلى المغاربة حتى كانت أصوله قد اكتملت، وفروعه قد انهضمت، وقواعده قد اطردت، وفهومه قد اتضحت، وفضله قد ارتفع علا، وحسنه قد بان وجلا.

ولعل سائلا يسأل: إن كان الأمر حقا كما تقول، والشأن كما تصف النقول، فأنّى للنحوي المغربي أن يأتي بفروضه وآرائه، أو أن يزيد في تحسينه وإثرائه، أو أن يكون له يد في النقد والتفنيد، أو في التغيير والتجديد؟

فنقول له: إنما الدرس النحوي، قد حازت يد السبق فيه المدرستان البصرية والكوفية، وأعلاهما قدرا فيه البصرية، وهي التي عليها المعتمد والمعول في أغلب القضايا والمسائل، ولكن الذي وصفناه من اكتمال وبيان للنحو على أيدي المشارقة، لم يكن مانعا قطّ لغيرهم من الاشتراك في عملية الصناعة النحوية، وطالب النحو والنحوي يعلم أن النحو علم شديد الاتساع، ومساحة الخلاف فيه فتحت الباب لكل ذي لبّ وفقه بالعربية بارع فيها متمكن من معانيها أن يدلي بدلوه فيها، وتلك علة النزاع الذي تراه قائما بين النحاة من أول الأمر، وسؤالك عن النحاة المغاربة، إنما هذا الذي بين يديك هو ما نقدمه إليك راجين الإجابة عليه، وقد سلكنا إليه مسلكا فيه شيء من الاختلاف – وهذا ادعاء المدّعي– إذ لن ترى فيه تعريف النحو، ولا خوضا في نحاة المشارقة، إنما هو مباشرة الموضوع في أعتى مضاربه.

وعليه جعلنا هذا البحث **واخترنا موضوعه** لفهم التجديد النحوي عند نحاة المغرب والأندلس، في منزعه الأول، وأصله الأسبق، وقد علمنا أن هذا مضرب قلّ الخوض فيه، وشحّ القصد إليه، فارتأينا في هذا فرصة للجدة، وإن كان في ذلك صعوبة كما سيأتي لاحقا بإذن الله.

وقد أسميناه: **النزعة التجديدية في الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس في القرن السادس والسابع والثامن الهجري**، وقد أحسنتَ قبلُ إذ سألتنا، فسؤلك ذاك إنما هو من إشكالية هذا البحث، فأقول: **ما هي مظاهر التجديد النحوي في الدرس النحوي عند المغاربة؟** ولا بد للإجابة على ذلك من أسئلة أخرى هي: وما هي أصول تلك النزعة؟ وهل كان للحياة العقلية والمنطقية أثر في تحقيقها؟ وفي أي أقسام النحو ذلك التجديد قد حصل؟

وقد جعلناه مفصلا على النحو التالي:

إنما هو فصلان:

1. **فالأول: "الظروف السياسية والحياة العلمية والعقلية"**، يتفرع إلى:

أ. **الحياة السياسية والعلمية**: وما أردنا به إلا فهم التمهيد لما هو آت، وفهم الظروف الحاصلة في تلك العصور.

ب. **الحياة العقلية العامة:** وبه قصدنا فهم التأثير الحاصل من دراسة المعقولات في تجديد بعض من العلوم عرضنا نماذجها كما سيأتي مبينا في موضعه.

2. **والثاني: "النزعة التجديدية عند نحاة المغرب والأندلس"** وقد نزعنا في تقسيمه منهجا مختلفا، فجعلناه:

أ. **النزعة الاجتهادية في النحو العلمي:** وفيها صنفنا القول في النحو العلمي الجدلي وغير الجدلي، وعرضنا لكلٍّ مسائله.

ب. **النزعة الاجتهادية في النحو التعليمي:** وفيه حديث عن طرائق تيسير تلقين النحو، والغاية من ذلك، وما وجه التجديد فيه.

هذا وقد عرضناها عليك اختصارا، واقتصارا على العناوين الكبرى فيها، وستجد في كل موضع ما ينبئك عن بيانه بإذن الله مفصلا.

وقد انتهجنا لتحقيق هذه الدراسة منهجا وصفيا تحليليا، فالوصف فيه من جهة عرض الأمور على ما هي عليه حقيقة، والتحليل فيه من جهة بيان أصولها وعللها.

وأما المراجع فاعلم أنها ليست بالكثيرة لقلة الكلام في هذا الموضوع، وأهمها:

- عمار ربيح، المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2018.
- تاريخ النحو في المشرق والمغرب، محمد مختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2008
- جميلة راجاح، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، قسم اللغة العربية.

أما أكثرها فائدة لنا فهو كتاب عمار ربيح "المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري" ونقول إنه أفضل الدراسات السابقة في هذا الموضوع، قد حاول المؤلف من خلاله الإجابة عن إشكالية جليلة هي: هل يستحق التراث النحوي المغربي أن يسمى باسم مدرسة أم لا؟ وقد خصص المؤلف ثلاثة فصول للإجابة عن هذه الإشكالية، حيث جاء الفصل الأول بعنوان مظاهر الحياة في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين السابع والثامن الهجري، والفصل الثاني بعنوان الدراسات النحوية في بلاد المغرب والأندلس قبل القرن السابع، والفصل الثالث خصائص المذهب الأندلسي، وقد وصل في نهاية العرض إلى حقيقة

مفادها أن الدرس النحوي في بلاد المغرب الإسلامي قد استحقّ تسميته مدرسة نحوية مستقلة بأعلامها وآرائها، يشترك المؤلف مع موضوعنا في فكرة تسليط الضوء على اجتهادات النحاة المغاربة والأندلسيين، لكن تختلف مذكرتنا في طريقة عرض ذلك الاجتهاد، محاولين الوقوف على أثر المعقولات والمنطق في بناء النزعة الاجتهادية، و كذلك التفريق بين النحو الجدلي والنحو غير الجدلي، والوقوف على المنهج الذي اتبعه المغاربة والأندلسيون في تيسير الدرس النحوي، وقد اكتفى بالإشارة إلى ذلك وضرورة تأليفه فيه، عسى أن نكون قد خطونا خطوة في تنفيذ توصياته، وله كل الفضل جزاه الله كل خير.

ثم إن كنت سائلا عما صَعُب علينا في أمرنا هذا فهو على ضربين:

أولهما وهو الأيسر: أن الدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة، فكان علينا بذلك الاعتماد كثيرا على آرائنا وتحليلاتنا، وقد حاولنا خوض غمار هذا البحر بشيء من الدقة والجدة في المنهج، ونرجو من الله أن نكون أجدنا ولو قليلا.

والثاني: ما تعلق بمحاولة ربط النزعة التجديدية في النحو بباقي العلوم، وعلاقة ذلك التجديد بالعلوم العقلية، وستجد في الفصل الأول أننا عرضنا ثلاثة علوم يأتي بيانها لاحقا كان فيها شيء من التجديد عظيم، ولا بد لتقديمها في مادة ميسرة للقارئ أن يفهمها الباحث جيدا قبل ذلك، وانظر إلى عسر فهم ثلاثة علوم ومحاولة النظر في حقيقة التجديد فيها وعرضها بصورة مفهومة، في هذا الوقت الوجيز، ولكننا حاولنا جهدنا وعلى الله التكلان.

هذا وتكون قد وقعت على نهاية المقدمة، فشكرا لكل من أعاننا ووجهنا، ودلنا وأفهمنا، ونرجو من هذا العمل أن يكون خالصا لله أولا، ثم ذا فائدة لنا وللقارئ ثانيا، والله هو المعين، وبه نستعين، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول:
الظروف السياسية
والحياة العلمية والعقلية

المبحث الأول: الحياة السياسية والعلمية في بلاد المغرب والأندلس في القرون 6هـ،7هـ،8هـ

هذا فصل جعلناه مدخلا حتى نقدّم به إلى الفصل الذي يليه، وفيه حديثٌ عن الظروف السياسية والحياة العلمية والعقلية في بلاد المغرب والأندلس من القرن السادس إلى الثامن الهجري، وغرضنا من ورائه أن نعرف الظروف المحيطة بالدرس بالنحوي المغربي الذي قصدناه بالدراسة، ونفهم الذي أعطاه هذه الصبغة التجديدية، والنزعة الاجتهادية التي هي إشكالية بحثنا الرئيسة، وننظر في العلاقات بينها وبينه، فنبحث في أثر الحياة السياسية والعلمية في صناعة الوعي العلمي المغاربي والأندلسي، ثم ننظر في أصول النزعة الاجتهادية في علوم أخرى حصل التجديد الجليّ فيها، حتى نفهم بذلك الحياة العقلية المحضة، وسيأتي تفصيله وبيانه في موضعه بإذن الله.

المطلب الأول: الحياة السياسية:

شهدت بلاد المغرب والأندلس خلال القرون السادس والسابع والثامن الهجري فترة من الاضطرابات السياسية، تميزت بالصراعات على السلطة والحروب والتغيرات في سياسة الدولة، وقيام وسقوط العديد من الدول.

1. قيام دولة الموحدين:

أقام محمد بن تومرت (ت524هـ/1129م) وخليفته عبد المؤمن بن علي دولة الموحدين بعد صراع مرير مع المرابطين، واستطاعت الدولة على عهد عبد المؤمن أن يتم لها السلطان على كامل بلاد المغرب، وتبسط فيه السيطرة والاستقرار[1]، وقد بلغت من سعة الرقعة والازدهار والقوة والسطوة مبلغا عظيما جعلها واحدة من أعظم الدول في التاريخ الإسلامي. فقد امتدت من المحيط الأطلسي غربا إلى طرابلس شرقا ومن الأندلس شمالا إلى قلب الصحراء جنوبا، وتولى حكمها أربعة عشر أميرا باعتبار المهدي، وشهدت العلوم والفنون والعمارة في عهدها

[1] عمار ربيح، المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1 ،2018م، ص 13،14.

ازدهارا مشهودا، وتكفلت بالجهاد في الأندلس، وردت غزوات النصارى المتتالية وأوقعت بهم في الواقعة الشهيرة المعروفة بواقعة الارك.[1]

وبسبب هزيمة الموحدين في معركة حصن العقاب، والتي نشبت بينهم وبين النصارى عام(609هـ/1212م)[2] كانت تلك المعركة بمثابة نقطة تحول تاريخية لدولة عظيمة، فعلى إثر هذه الهزيمة بدأت قوى الدولة تضعف وتتهاوى إلى الانحدار، وسرعان ما ظهرت بوادر الانقسام والتفكك.

وسقطت دولة الموحدين بعد فترة طويلة من الصراع والانحدار والضعف عام 668هـ/1269م رغم أن الدولة كانت قد انتهت فعلا عام1212م وليس عام 1269م إذ أن الدولة استمرت تمارس وجودها طوال سبعة وخمسين عاما بعد معركة العقاب ولكنها لم تكن دولة بمعنى الكلمة.[3]

مرت بلاد الأندلس بمرحلة طويلة امتدت قرنين ونصف ثم بعد ذلك سقط آخر معاقلها في يد النصارى الإسبان في عام 897هـ[4]، أما الشمال الافريقي بعد سقوط الموحدين فقد انهارت الوحدة السياسية مما أفسح المجال لظهور ثلاث دويلات إسلامية مستقلة على الأقل، متنازعة فيما بينها على بسط نفوذها على هذا القطر والاستحواذ عليه، ولتكافئ القوات أو ضعفها لم يخلص بتمامه إلى أي دولة من هذه الدول الثلاث، فتوزعت مرغمة فيما بينها فكانت دولة بني حفص في إفريقية، دولة بني زيان في المغرب الأوسط، ودولة بني مرين في المغرب الأقصى.[5]

2. قيام الدولة الحفصية: (627_668هـ/1229_1573م)

[1] عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، دار الغرب الإسلامي، مصر، ط1، 1983م، ص378

[2] محمد كمال شبانة، الدويلات الإسلامية في المغرب دراسة تاريخية حضارية، دار العالم العربي، مصر، 2008، ط1م، ص78

[3] علي محمد الصلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي (دولة الموحدين)، دار البيارق للنشر، عمان، د.ط،1998م، ص220

[4] نفسه، ص235

[5] ينظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، المطبعة العربية، الجزائر، ط1، ج2، 1955م، ص7

مؤسسها هو أبو زكرياء يحي الحفصي بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي، نسبة إلى هنتاتة إحدى فروع قبيلة المصامدة البربرية التي كانت تقيم بالمغرب الأقصى.[1]

والدولة الحفصية شعبة من دولة الموحدين وذلك أن الخليفة الموحدي محمد الناصر فوض أمر أفريقيا إلى وزيره وصهره الشيخ أبي محمد عبد الواحد أبي حفص الهنتاتي ومنحه جميع السلطات التي تخول له حكما مستقلا بهذه الولاية.[2]

ويعتبر الانفصال الرسمي للدولة الموحدية بالنسبة للحفصين علي يد أبي زكرياء بن عبد الواحد الحفصي سنة 626هـ/1229م[3]، مستغلا فرصة انهزام الموحدين في معركة حصن العقاب، معلنا استقلاله بحكم إفريقية، وتأسيس الدولة الحفصية.

شهدت الدولة الحفصية هجرة أندلسية واسعة على السلطان أبي زكريا يحي، الذي فتح أبواب إفريقية لهؤلاء المهاجرين، وقد بلغ تأثير الثقافة الأندلسية في الدولة الحفصية ذروته في عهد أبي عبد الله المستنصر، والذي كان بلاطه بأهل الاندلس الذين هاجروا إلى جواره، مما أثرى الحضارة الحفصية بشكل كبير وساهم في ازدهارها وتطورها.[4]

3. قيام الدولة الزيانية:(633_992هـ/1235م_1554م)

كان بنو زيان حكاما للجزائر من قبل الموحدين، وعندما ضعف أمر الموحدين استقلوا بالجزائر، واتخذوا تلمسان عاصمة لهم.[5]

وبنو زيان من القبائل الرحل التي تنتقل في صحراء المغرب الأوسط وكانوا قد فرضوا أنفسهم على أهل هذه البلاد، ثم وصلوا إلى مناصب السيادة فيها.[6]

---

[1] أحمد بن عامر، الدولة الحفصية صفحات خالدة من تاريخنا المجيد، دار الكتب الشرقية، تونس،دط، 1974م، ص17

[2] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دط،2000م، ص123

[3] علي محمد صلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي (دولة الموحدين)، ص354

[4] ينظر: نفسه، ص359

[5] أحمد عودات وآخرون، تاريخ المغرب والاندلس من القرن السادس الهجري إلى القرن العاشر هجري، دار الامل للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 1989م، ص144

[6] نفسه: ن ص.

وبنو زيان من قبيلة عبد الواد، واسم زعيمهم الأول هو يغمراسن بن زيان، وقد لعب يغمراسن دورا هاما في تأسيس هذه الدولة، إذ تم له ذلك بموافقة أمراء الموحدين.[1]

وقد واجهت هذه الدولة في تأسيسها ضغوطات هائلة من قبل جيرانها الحفصين في الشرق والمرينيين في الغرب، فقد كانوا يطمعون لحكم هذه المنطقة وضمها إلى حوزتهم.

4. قيام الدولة المرينية:(668_961هـ/1269_1553م)

ينتسب المرينيون إلى بني مرين بن ورتاجن بن ماخوخ الزناتي، وكانت دولتهم تسمى أحيانا بالدولة المرينية وأحيانا بالدولة الوطاسية نسبة إلى وطاس بن فجوس بن جرماط بن مرين.[2]

عندما لمسوا ضعف الموحدين، بدأوا بالإغارة على أملاك الموحدين الذين تعرضوا لاعتداءات من بني حفص في تونس وبني زيان في تلمسان، بالإضافة إلى العدو الأكبر، وهم الإفرنج بالأندلس.[3]

وقد أمد بنو حفص بتونس المرينيين بالمال والعتاد لتقوية دولتهم الفتية، وهؤلاء كانوا يدعون من جانبهم للحفصين الذين سبقوهم بتأسيس دولتهم في "إفريقية"، ولما قويت شوكة الدولة المرينية أبطلوا الدعوة للحفصيين، وأعلنوا استقلالهم، وخاصة عقب استيلائهم على مراكش عاصمة الموحدين عام 668هـ، وبذلك انقطعت الإمدادات الحفصية للمرينيين من مال أو عتاد حربي، بل وقع الصدام بين الدولتين بعدئذ.[4] وأول سلطان لهم هو أبو يوسف يعقوب بن عبد المؤمن.

وعلى الرغم من الاضطراب السياسي الذي عرفته بلاد المغرب والأندلس خلال هذه الفترة، إلا أنه لميتؤثر على الحياة العلمية بشكل سلبي، بل ساهم في ازدهارها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الحياة العلمية:

---

[1] نفسه ص144،145

[2] السابق، ص139

[3] ينظر: نفسه، ص139، 140

[4] ينظر: محمد كمال شبانة، الدويلات الإسلامية في المغرب دراسة تاريخية حضارية، ص81

إن الانقسام السياسي كان من طريق آخر، سببا من أسباب الرقي، فكثرة الملوك والممالك كانت دافعا للتباري في جلب العلماء، وإظهار قوة الدولة والمملكة بما تملأ به قصورها من العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء وأرباب الصنائع، ثم إن هؤلاء العلماء لعلهم قد خلقوا لأنفسهم الجو الهادئ المناسب الذي يسود فيه العلم، ونأوا بأنفسهم أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، إلا بمقدار ما يمليه عليهم الواجب، فرغب الناس في التعلم، وأكبوا على العلم ينهلون ويعلون.[1]

ومن بين الأسباب الأخرى، التي دفعت الملوك إلى الاهتمام بالعلماء واستقطابهم من مختلف أنحاء البلاد، رغبتهم في تحصيل مختلف العلوم والمعارف، فكثير من هؤلاء الملوك كانوا بحد ذاتهم علماء وفقهاء وأدباء، يسعون لمجالسة العلماء للاستفادة من معارفهم وخبراتهم، ومشاركتهم في المناقشات العلمية.

من عوامل ازدهار الحياة العلمية نذكر:

أ. تشجيع الملوك والسلاطين للعلم والعلماء:

شهدت بلاد المغرب والأندلس خلال القرون السادس والسابع والثامن الهجري حركة فكرية مزدهرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود الملوك والسلاطين ورعايتهم للعلم والعلماء.

وسنذكر فيما يلي شواهد تظهر اهتمام الملوك والسلاطين بالعلم والعلماء:

أظهر الموحدون اهتماما بالغا بالعلماء والمعلمين وقد تجلى هذا الاهتمام بإكرامهم المادي، والمعنوي، حيث أجزل الخلفاء الموحدون للمعلمين الأعطيات والجوائز، والصلات، وكانوا يظهرون احترامهم وتقديرهم للعلماء والمعلمين، ويستدعونهم من جميع أنحاء الدولة لحضور مجالس الخلفاء العلمية، أو للتدريس في المساجد والجوامع، أو لتعليم أبنائهم، او لمصاحبة الجيوش، وإقراء الجند، أو للقيام ببعض الأعمال العلمية كالإشراف على خزائن الكتب[2]

[1] عمار ربيح، المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري، ص32

[2] فاتن كوكة، التصنيف اللغوي والأدبي في عصري الموحدين والمرابطين484هـ .670هـ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2012م، ص99

فقد عرف على الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي استضافته للعلماء والأدباء والشعراء في قصره، وتكريمه لهم،" فقد كان مؤثرا لأهل العلم، محبا لهم، محسنا إليهم، يستدعيهم من البلاد ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم، والإعظام لهم"[1]

لقد كان معظم سلاطين بني زيان يولون اهتماما بالغا بالجانب العلمي، وقد كان السلطان يغمراسن من الأوائل الذين شجعوا الحركة العلمية في البلاد "فقد فتح أبواب بلاطه على مصرعها لجلب واستقطاب رجال العلم الذين تلقوا منه العناية، فأغدق عليهم الأموال والهدايا وشجعهم على التدريس والتأليف، فاستقر الكثير منهم في بحاضرة تلمسان مثل أبو إبراهيم بن يخلف التنسي (ت680هـ/1281م) [2]

ولما اشتهر السلطان بعنايته الفائقة بالعلم وأهله، وفد عليه من الأندلس، الأديب أبو بكر محمد بن عبد الله ابن داود بن الخطاب، فأحسن إليه وجعله مكانة رفيعة في بلاطه، وأسند إليه منصب صاحب القلم الأعلى، ومقام ابن الخطاب في العلم شهير، لا سيما الأدبيات، واستوفى التعريف به ابن رشد قال: "وبوفاته انقرض علم الكتابة".[3]

والسلطان أبو زيان محمد الثاني (796_801هـ/1364/1399م) الذي يعد من كبار علماء عصره حيث جمع بين العلم والملك، وقال ابن رشد عنه "أقام سوق المعارف على ساقها، وأوضح لأهل الأبصار والبصائر رسمها، وأثبت في رسوم التخليد وسمها واسمها، إذا تفرغ من دوحة سناء، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وتصرف في شبيبته بين دراسة معارف واضافة عوارف، وكلف بالعلم حتى صار منهج لسانه، وروضة بين أجفانه، فلم تخل حضرته من مناظرة، ولا عمرت الا بمذاكرة ومحاضرة، فلاحت للعلم في أيامه شموس..."[4]

وكذلك أبو زكريا يحي بن عبد الواحد بن أبي حفص مؤسس الدولة الحفصية الذي يعد من كبار العلماء، ويؤكد ابن عصفور النحوي على مكانته العلمية، مشيرا في مقدمة كتابه المقرب،

---

[1] نفسه، ص80

[2] يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح، تع: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، 1980م، ص 114

[3] ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، (تح، وتع): محمود آغا بوعياد، (د–ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011م، ص127،128

[4] نفسه، ص211

بأنه وضع بإشارة منه، وقال عنه " كان من الصالحين والعلماء العاملين، جمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ما لم يجتمع لغيره"[1]

وقد سار السلطان أبو الحسن المريني على نمط تشجيع العلماء في دولته فأجرى لهم الأرزاق، وكان مجلسه محاطا بكبار العلماء، وقد استدعى ابني الإمام وأكرمهما وشاورهما فيما يخص بلدهما تلمسان أثناء الاحتلال المريني لها.[2]

فقد كان سلاطين وملوك المغرب والأندلس يدركون أهمية العلم في رقي الحضارة وازدهارها، لذا حرصوا على رعاية العلماء واستقطابهم من مختلف أنحاء البلاد، ودعمهم بكل الوسائل الممكنة، فكانوا يغدقون عليهم بالأموال، ويخلقون البيئة الملائمة لهم، ورفعوا مكانتهم وكلفوهم بمناصب عليا في البلاد، مما أدى ذلك إلى ظهور فطاحل العلماء في مختلف العلوم، وقد شجعهم ذلك على كثرة التأليف، كما أن اتصافهم بصفة العلم وحثهم عليه كان له أثر واضح ازدهار الحركة العلمية في البلاد ورقي الحضارة المغربية الإسلامية.

ب. الرحلات العلمية:

تنوعت أهداف رحلات العلماء عبر التاريخ، فبعضها كان سعياً وراء المعرفة واكتساب العلوم، ونيل شرف اللقاء بالمشايخ الكبار. بينما سعى البعض الآخر لتحقيق الكسب المادي وتحسين ظروف معيشتهم. وهاجر بعض العلماء بحثاً عن بيئة مستقرة تمكنهم من إتمام أبحاثهم ونشر علومهم. ولم تخلُ رحلاتهم من تلبية دعوات الملوك والسلاطين الذين سعوا للاستفادة من معارفهم وخبراتِهم.

ذكر ابن خلدون فوائد الرحلة في طلب العلم بقوله: "فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال"[3]

---

[1] ينظر: عمار ربيح، المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري، ص33

[2] حنان محمد علي سويد،" الكتابة التاريخية بالمغرب الإسلامي في القرن الثامن هجري/الرابع عشر الميلادي بين التنوع والتطور"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب والتربية جامعة صبراته، المجلد7، العدد2، ليبيا، 2013م، ص311

[3] عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2001م، ص745

كما يمكن تقسيم الرحلة العلمية التي يقوم بها علماء المغرب والاندلس إلى:

رحلات خارجية: فقد كانت تتم خارج الدولة من المغرب والأندلس إلى المشرق، أو من المشرق إلى المغرب والأندلس، فقد كانت الرحلات المغاربية إلى المشرق في عمومها أكثر من الرحلات المشرقية إلى المغرب نظرا لوجود الحج والمراكز العلمية الأولى في المشرق، قاصدين الحج وطلب العلم، وكانت أعدداهم كثيرة، وقد تركت الرحلة أثرا عظيما في التراث المغربي والمشرقي.[1]

رحلات داخلية: فقد تنقل علماء المغرب والأندلس بين المراكز العلمية الثقافية المنتشرة في البلاد، لزيادة علومهم ومعارفهم ونشرها بين الناس.

ولعل من أشهر العلماء الذين ارتحلوا في شبابهم طلبا للعلوم:

أبو الحسن بن النعمة (المتوفى سنة567هـ): فقد طلب العلم في بلده، ثم اجتهد في تحصيله، فارتحل للقاء العلماء في مدن الأندلس المختلفة، وغاب في رحلته عشرة أشهر، عاد بعدها يحمل علما كثيرا، فدرّس ما تعلمه، وحلّق بجانب حلقه أستاذه.[2]

ومنهم ابن مضاء اللخمي القرطبي (المتوفى 592هـ)، فقد أخذ عن علماء بلدة قرطبة، ولكن اهتمامه بالقراءات والنحو، وحرصه على تحصيل قدر كبير من العلم دفعه إلى القيام بالرحلات إلى إشبيلية وقرطبة وسبتة وغيرها، للقاء كبار علماء اللغة العربية، فدرس عليهم وتفرد بعد ذلك بآراء نحوية شذ بها عن المألوف عند جمهور النحاة.[3]

إن الهدف من الرحلات العلمية هو متابعة العلماء وطلاب العلم لتحصيلهم العلمي، والأخذ عن الشيوخ والعلماء الكبار المشهورين للاستفادة من معارفهم وخبراتهم، والحصول على الإجازات والترقيات، كما كانت فرصة لهم لنشر العلم والمعرفة بين الناس. وقد ساهمت الرحلات العلمية في إثراء المكتبات بالكتب في مختلف المجالات، من خلال تبادل وجلب أشهر الكتب في المشرق والمغرب.

---

[1] ينظر: حنان محمد علي سويد،" الكتابة التاريخية بالمغرب الإسلامي في القرن الثامن هجري/الرابع عشر الميلادي بين التنوع والتطور"، ص308

[2] ينظر: فاتن كوكة، التصنيف اللغوي والأدبي في عصري الموحدين والمرابطين484هـ .670هـ، ص123

[3] ينظر: نفسه، ص124

ج. الاهتمام بالكتب والمكتبات:

عمل الخلفاء الأمراء والوزراء على جمع الكتب من مختلف أنحاء البلاد وإنشاء المكتبات ووجدوا في ذلك فرصة للتباهي والتقليد فيما بينهم، وسرعان ما انتشر الأمر ليشمل العلماء والفقهاء وطلاب العلم وحتى العامة من الرعية، مما أدى إلى ظهور العديد من المكتبات التي تنوعت بين المكتبات العامة، ومكتبات مكتبات الخلفاء في القصور، والمكتبات الخاصة التي يمتلكها الأفراد.

ومن أشهر المكتبات مكتبة جامع القرويين في فاس، ومكتبة جامع الزيتونة في تونس، مكتبة جامع تلمسان في الجزائر، ومكتبة جامع طليطلة في الأندلس.[1]

د. انتشار اللغة العربية:

حظيت اللغة العربية بمكانة مرموقة حيث اتخذت لغة المكاتبات واللغة الرسمية للبلاد في معاملاتها وشؤونها، ومن العوامل التي ساهمت في انتشارها وسيطرتها نذكر:

لعب العلماء القادمون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي دورا هاما في نشر اللغة العربية من خلال تدريسهم الطلاب ونشر مؤلفاتهم، كما حرص ولاة الأمر على ترسيخ الثقافة الإسلامية ووسيلتهم في ذلك اللغة العربية، كما أن المناهج الدراسية التي وضعها ولاة الأمر في المؤسسات التعليمية والمبنية على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسعت من انتشار اللغة العربية لغة القرآن والدين.[2]

كانت الرعاية والاعتناء بالعلم الذي أبداه الملوك والخلفاء والأمراء والوزراء وأصحاب المراكز العليا من الشرفاء والأغنياء للحياة الفكرية في دولهم المسلمات، وسياسات سار عليها هؤلاء الحكام لخدمة دولهم بالعلم والمعرفة، فانعكس ذلك بالإيجاب على الحياة العامة للناس، فبات

[1] السابق، ص104

[2] ينظر: حامد الشافعي رياب، الكتب والمكتبات في الأندلس، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ،1998، ص31

العلم والتعلم وشد الرحال إلى المراكز العلمية والبحث عن المشايخ والعلماء والفقهاء وملازمتهم والأخذ عنهم من الأمور المعتادة والسمة الغالبة على مجمل الأهالي والسكان في بلاد المغرب.[1]

[1] الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، المملكة المغربية، المغرب، ط2 ،1986م، ص129

المبحث الثاني: الحياة العقلية العامة:

هذا محَلّ ليس القصد منه التعريف بعلماء هذا العصر، ولا بيان أهم أعمالهم، ولا عرض أفكارهم من جهة التفصيل فيها، إنما هذا كله وسيلة لغاية أخرى قصدناها بهذا السبيل، نبينها مفصلة بإذن الله.

فاعلم –حفظك الله– أن النزعة التجديدية في النحو، لا يمكن أن تكون بمعزل عن التطورات الفكرية في العلوم الأخرى، إنما هي القدرة العقلية التي شكلت الوعي العلمي العام عند علماء ذلك الزمان، وليست العلوم وإن كانت قائمة بذواتها، منفصلٌ بعضها عن بعض في المسعى الإدراكي المجمل، إنما يخدم بعضها بعضا، بحسب شدة التقارب وقوة العلاقة بينها، ولذلك جعلنا الذي تراه.

ثم اعلم إن قولنا ذلك ما هو إلا افتراض مبني على مرجّحات عقلية، قدّمنا به لنرى بعده هل يصدق أم لا، ولا سبيل لدَرْكِ ذلك إلا باستقراء الواقع الفكري والعقلي في هذا السياق، فيُعلم أَحَسَنٌ هو أم دون ذلك.

ومن غير المعقول أن نصرف جهدنا كله في البحث عن هذا بين يدي كل علم من العلوم، لأسباب معلومة لا حاجة لتفصيلها، فاقتصرنا إذًا على ثلاث علوم ننظر فيها، وما كان الاختيار عبثا، إنما بنيناه على أمرين اجتهادا:

الأول: شدة قرب هذه العلوم من علوم اللغة عامة والنحو خاصة، وعلى هذا المعيار كان ترتيب هذه العلوم، من أقلها قربا إلى أوثقها صلة، وسيستبين لك ذلك بعد حين.

الثاني: نبوغ واحد من كل فنٍّ منها نبوغا يجعله يعرف بريادة هذا العلم، حتى كأنه ينسب إليه، وعلى هذا المعيار كان اختيار العلماء المُبَرِّزينَ لكلِّ عِلْمٍ منها.

وبعد هذا يكون قد بانَ لك: ما نريد من هذا المحلّ، والمقدمة العقلية له، وما علاقته بموضوعنا إجمالا. ونحسب أن في هذا كفاية بيان.

المطلب الأول: ابن خلدون (علم الاجتماع):

لسنا هنا في موضعِ سردِ سيرة ابن خلدون كاملة، ولا عرضِ علومه وأعماله مفصلة، إنما قد بيّنا منهجنا في هذا، فقصدنا الأول هو فهم بعد النظر والاستغراق في المعقولات الموجود في الجو العلمي لدى هذا العصر، لنأخذ منه ما يكفي لبيان وجهة نظرنا، فأقول والله ولي التوفيق:

1. التعريف بابن خلدون:

هو عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين بن خَلدون –بفتح الخاء كما ضبطه هو بقلمه مرارا–، ولد سنة 732هـ بتونس، واشتهر بابن خلدون نسبة إلى جده التاسع خالد بن عثمان، أول من دخل من أسرته بلادَ الأندلس مع الفاتحين العرب، ثم إن أهل الأندلس والمغرب كان من عادتهم تعظيم الأعلام من الناس بزيادة "واو ونون" لآخر أسمائهم، نحو: زيدون، وحمدون... فصار كما ترى خلدونا.[1]

وكان الأمر عند بلوغه سن التعلّم كأمر الناس قاطبة، أعني حفظ القرآن ودراسة التجويد في المساجد والزوايا التي هي أهمّ دورِ العلمِ حينها، حتى أتقن ذلك، وظل يتلقّن العلم على طبقات من المشايخ والعلماء من ذوي الدراية والرواية، وهم الذين شكلوا الوعي العلمي والنظر العقلي عنده، وأولهم أبوه في تونس، فأخذ عنه علوما حتى اكتفى وانتقل يتتلمذ على جملة أخرى من أهل العلم، فدرس التفسير والحديث، والفقه المالكي –الذي عليه أهل البلد– والأصول وعلم التوحيد، وفنون العربية من نحو وصرف وبلاغة وأدب، ثم درس المنطق والفلسفة والعلوم الطبيعية والرياضيات، وتفنن في كل ذلك وأبلى بلاء بالغا في الحسن، ونال عن مشايخه إجازات كثيرة، نقلها كما نقل أسماء معلميه وعرّفهم في كتابه "التعريف"[2]، وأقتصر في هذا على معلمين جليلين منهم، ثم أتكلم في ذلك شيئا يسيرا، وهما عبد المهيمن بن عبد المهيمن الحضرمي إمام المحدثين والنحاة بالمغرب، أخذ عنه الحديث وعلم مصطلح الحديث، والسيرة

[1] ينظر: د. علي عبد الواحد وافي، أعلام العرب 4 عبد الرحمن بن خلدون حياته وآثاره ومظاهر عبقريته، مكتبة مصر، القاهرة، دط، دت، ص12، 13.

[2] ينظر: نفسه، ص 25، 26.

وعلوم اللغة، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبِلي*، شيخ المعقولات، وقد أخذ عنه الأصلين والمنطق وسائر الفنون الحكمية والتعليمية.[1] وأما هذا الذي عمدت إليه بذكري لهذين الشيخين –رحمهما الله– هو التكوين المعرفي والعقلي الذي كان له اليد العليا في ألمعية ابن خلدون، – وهذا أمر لا يقتصر عليه حصرا، إنما هو من نحو القاعدة العامة– فشيخه الحضرمي، قد أخذ عنه العلوم النقلية، وأخذ عن الآبلي العلوم العقلية، فجمع بين المعقول والمنقول، وهذا أوصل سبيلٍ لتحقيق التكوين العلمي الصحيح، فما العلم الحقّ إلا الجمع بين العقل والنقل، ومعلوم أن طرق العلم، إما نقل، وإما عقل –والتجريب لا يعنينا في هذا المقال–، وتختلف رتب العلماء حسب قدرتهم على الجمع بينهما، وقد افترضت سابقا أن النبوغ العلمي راجع إلى الاستغراق في المعقولات –ولا أقول هذا قطعا– من جهتين: أولاهما معرفة الأشياء على حقيقتها وضبط التصورات –إن كانت معرفتها تقتضي العقل لا النقل– والثانية الإجادة في ترتيب المقدمات والنتائج والاستدلال، وهذا الذي أصفُ تجده في كل واحد من العلماء الفطاحلة، ومنهم ابن خلدون، وهذا هو الجو العقلي العام الذي نقصده في كلامنا، وأحسب أن هذا أمر سيتكرّر ذكره في عدة مواضع بإذن الله.

2. ابن خلدون، عالم اجتماع، ولسانيّ:

لا شك أن عبد الرحمن قد نبغ في كثير من العلوم وتضلع فيها بدرجات مختلفة، في الحديث واللغة والفقه وعلوم الاجتماع، ولكن ليس لنا حاجة في نقل كل ذلك مفصلا، فهو لا يخدم ما نصبو إليه، وليس من شأننا، ومنه تفهم هذا العنوان، وتعرف بأننا سننظر في علمين، علم الاجتماع الذي يسميه العمران، وعلم اللسان وأخص منه التعليمية، فالأول لأن ذلك اختصاصه الذي عرف به، واشتهر عنه على لسان الكثير من أصحاب هذا الشأن أنه مؤسسه ورئيسه، ولا يحسن أن نتكلم عن ابن خلدون بمعزل عن علم الاجتماع، والثاني لأن ذلك اختصاصنا، ولئلا نخرج عن مقصودنا، فقد بيّنتُ في بداية هذا أن كل علم مما نذكر له ارتباط باللغة في جهة من الجهات، وعلى الله التكلان.

---

* نسبة إلى آبلة Avilla وهي مدينة في الشمال الغربية لمقاطعة مدريد من إقليم آبلة.

[1] ينظر: ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، عارضه بأصوله وعلق حواشيه محمد بن تويت الطنجي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، دط، 1901، ص 20، 21

أ. في علم الاجتماع:

اعلم –حفظك الله– أنك ترى بعد كل حينٍ ما يثبت اعتقادنا بأن النزعة التجديدية التي نبحث عنها ليست قائمة في النحو دون غيره من العلوم، وقدٍ رأيت افتراضنا هذا في مقدمة هذا المبحث مجملا، ويأتي تفصيله في كل موضع بما يناسبه، ولْتَعْلَمْ أيها القارئ لكلامنا هذا أن ذلك ليس عبثا –نسأل الله التوفيق– ومما يثبته كلام ابن خلدون نفسه عن علمه ومنهجه، وفضلت الابتداء بهذا حتى يتقدم الدليل سائر الاستنباطات.

يصرح ابن خلدون في أكثر من محلّ في مقدمته المعروفة بأنه جاء بفن لم يسبقه إليه أحد، سواء أكان ذلك في الموضوعات، أم في التصنيف والتبويب، أم في الفهم والبرهان، فانظر إلى قوله: "وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكا غريبا، واخترعته من بين المناحي منهجا عجيبا، وطريقة مبتدعة وأسلوبا..."[1] وقوله: "وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني"[2] ثم قوله: "اعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة، أعثرَ عليه البحث، وأدّى إليه الغوص..."[3] وأدلّ منه قوله: "وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف لأحد في منحاه لأحد من الخليقة"[4] وأعظم من هذا جميعا قوله: "ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما"[5].

وأزعم بعد هذا أنك لا يبقى عندك أي شك في الذي قدمنا، فهو يقول صراحة أنه قد أبدع هذا العلم، مستخلصا إياه بهداية من الله، مما بلغه من المشرق، وما عاشه في المغرب، مستعينا بما تعلمه وجربه واستنبطه، وهذا شأن العلماء الكبار.

لم يكن ابن خلدون أول مؤرخ صنف وألف في حياة الناس وأخبارهم وأمصارهم وطبائعهم وأحوالهم، ولا أسبقهم في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، إنما الشأن هنا أنه أول من

---

[1] ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992 م، ج1، ص67.

[2] ضياء الدين رجب شهاب، الدر المصون بتهذيب مقدمة ابن خلدون، دار الفتح، الشارقة، ط1، 1995 م، ص48.

[3] ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مؤسسة هنداوي، دط، 2021 م، ص 130

[4] د. سعيد بوخاوش، ابن خلدون وعلم الاجتماع اللغوي، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2، المجلد 3، العدد 11، 2015 م، ص 53.

[5] نفسه: ص 53

انتهج في ذلك منهجا خاصا جديدا، هو أنسب لطلب الحقيقة من نهج من سبقه، وأرى أن أحسن سبيل لعرض ذلك؛ مقارنة مناهج السابقين مع منهجه.

من المناهج ما كان وصفا صرفا، خالصا من الاستنتاج والحكم والتقعيد، وهو شبيه جدا بالمنهج الوصفي في اللسانيات، إذ يكتفي الدارس بجمع المادة وبيانها على ما هي عليه حقيقة، ثم يسكت عن كل شيء بعد ذلك، وكان هذا حال أغلب المؤرخين؛ همّهم وصف الظاهرة لا فهمها بأصولها. ومنها ما كان افتراضا لما يجب أن يكون عليه المجتمع حتى يصير مثاليا أو شِبْهَه، كما فعل أفلاطون في كتابيه (الجمهورية) و(القوانين)، وأرسطو في (الأخلاق) و(السياسة)، والفارابي في (آراء أهل المدينة الفاضلة)، فترى أنهم حقيقة لم ينظروا في الظواهر الاجتماعية، وما درسوها حق دراستها، ولكنهم عمدوا إلى آراء وأفكار جمعوها من معتقدات وتجارب مختلفة، ظنوا بها أنها تصنع المجتمع الكامل.[1]

أما ابن خلدون، فكان الأمر معه خلاف ذلك خلافا، ويظهر به صدق ادعائه أنه قد أبدع شيئا جديدا لم يسبقه إليه أحد من الخليقة، وهو لا يقصد بذلك الوقوف عند الوصف، ولا بيان ما ينبغي أن تكون عليه، بل يقصد بيانها على ما هي عليه، وتحليلها تحليلا علميا وعقليا لبحث القوانين التي تحكمها، وفهم الأسس التي تصنعها، كما هو الشأن في العلوم الطبيعية[2]، فالوصف وحده لا يكفي، ولا دراسة الخيال تجدي، وأضرب لك مثالا لسانيا: انظر إلى الوصف في اللسانيات، والمنهج المعياري في النحو، أرأيت لو أن النحاة اكتفوا بعرض الظواهر اللغوية ووصفها، ووقفوا عند ذلك ساكتين عن كل ما بعده، أفيكون نحو بعد ذلك؟ أم أنك لا تجد من العربية غير معاجمَ تصف اللغة، أي تجمع الألفاظ، ولا تدري كيف تركبها ولا أين تضعها! وهو الأمر ذاته الذي تفطن إليه ابن خلدون، لأن تحليل المادة العلمية واستنباط القواعد منها، ما هو إلا تحصيل حاصل يجب أن يكون، ولو اكتفى كل علم بوصف ظواهر موضوعاته لضاع العلم كله. وهذا النوع من الفهم لا تجده إلا عند من تعلم كيف يُعمل عقله، وبهذا أشير إلى ما ذكرنا سابقا من أن الإجادة في العلوم العقلية، مع حسن التبصر في الأمور، يأتي بمثل هذه النتائج. ثم لا عجب أن يقول هو: "وذو مسائل –أي علم العمران البشري– وهي بيان ما

[1] ينظر: د. علي عبد الواحد وافي، أعلام العرب 4 عبد الرحمن بن خلدون حياته وآثاره ومظاهر عبقريته، مكتبة مصر، القاهرة، دط، دت، ص 149، 150.

[2] ينظر: نفسه، ص 151.

يلحقه من العوارض الذاتية واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا"[1] أي أن هذا علم ينظر في القواعد التي تحكم الظواهر الاجتماعية البشرية، والعوارض الذاتية هي القواعد، وقوله واحدة بعد أخرى، أي أن هناك نوعا من التتالي والاتصال بين هذه القواعد وهذا حال كل علم متين، فارتباط القواعد في العلم الواحد بعضها ببعض، يعني أن لهذا العلم نظرية عامة تحكمه لا يحيد عنها إلا شذوذا قليلا –والاستثناء لا يضر القاعدة– وهو كما قال: "وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا".

وأحسب أن القارئ قد يظن أننا نريد بهذا المحل أن نعرض آراء ابن خلدون ومقدمته من كتاب العبر، أو أن ننظر في بعض مواضيع كتابه، كلا، هذا موضع لدراسة العقل المجدد، وقد فهمنا جهة من هذ، ويبقى لنا أن نفهم بعض قواعده ليكون ذلك أظهر وأوفى.

- ❖ **القاعدة الأولى:** وهي الشك العلمي، والنقد المنطقي، والتثبت من صحة الأخبار حتى لا يقع الدارس ضحية الخداع أو الكذب والتزوير، فعليه التحري من مصادرها حتى يكون أقرب للحقيقة، وأكثر إصابة لها.[2]
- ❖ **القاعدة الثانية:** ألا يكون من أصحاب الدوغمائية، أي ألا يتعصب لرأي وفكرة، وألا يخضع لسلطة الأحكام القبلية، وأن يتبع الحق ولو كان ضده أو ضد مذهبه، وإلا فهو ليس من الموضوعية في شيء.[3]
- ❖ **القاعدة الثالثة:** وهي أن يكون الباحث واسع الاطلاع، مبتحرا في علوم شتى، ومتبصرا في فنون عدة، وملما بالسياسة والتاريخ والطبائع والاقتصاد... فهو لا يدري أي جهة هي المعوَّل عليها، فلا يهمل شيئا ما استطاع ذلك.[4]
- ❖ **القاعدة الرابعة:** وهي أن لكل معلول علة، وأنّ لكل سبب مسببًا، والمنهج الخلدوني يرى وجوب النظر في العلل التي تحكم الظواهر الاجتماعية حتى تعرف على حقيقتها كاملة.[5]

---

[1] نفسه: ص 151.

[2] ينظر: أ. طاهر بن دهقان، أ. إسماعيل بن علية، سوسيولوجية المنهج عند ابن خلدون ودوره في البحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، مركز أبحاث العلوم والحضارة الإسلامية، الأغواط، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 138.

[3] ينظر: نفسه، ن ص.

[4] ينظر: نفسه: ن ص.

[5] ينظر: نفسه، ص 139.

يظهر لك بعد هذا جليا أن المنهج الخلدوني قد تفرد عن سابقيه من الدارسين والمؤرخين، وقد كان هو نقطة التحول التاريخية بين المنهج العادي والمنهج العلمي الموضوعي، في دراسة الظواهر الاجتماعية، فأنت ترى أن هذه القواعد غير منحصرة في هذا العلم دون غيره، بل هي مبادئ عامة لكل العلوم إذا جردناها عقلا.

وأحرى بنا أن نقف عند هذا الحد بعد بيان كل ما سبق، وننظر بعدها في ابن خلدون من جهة علمه اللساني، والله ولي التوفيق.

ب. في علم اللسانيات (التعليمية):

اعلم أن التوسع في درك العلوم وفهمها يستحيل إلى اتساع في الطاقة العقلية الصرفة، فلا تعجبْ إن علمتَ أنَّ ابن خلدون ذو آراء لسانية تعليمية تجدها عند الكثير من أصحاب هذا الاختصاص في عصرنا هذا، وليس لنا لنبين هذا إلا أمران: أن نأتي بنصوص له في هذا الفن، ثم نشرحها شرحا كافيا لفهم دقائقها، والله المستعان.

النص الأول:

"اعلم أن اللغات كلها ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة، والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولا، وتعود منه للذات صفة، ثم تكرر فتكون حالا، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة.

فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم، يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولا، ثم يسمع التراكيب فيلقَّنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر، إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم. هكذا تصيّرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها الأطفال، وهذا هو معنى

ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع، أي بالملكة الأولى التي أخذت عنهم، ولم يأخذوها عن غيرهم"[1]

هذا كلام بالغ في الدقة، ضارب في الصحة، يقول فيه إن تعلم اللغة يكون قطعا بمخالطة أهل تلك اللغة والتربي بينهم، فيتعلم منهم الألفاظ ومعانيها مفردة، ثم يستزيد في السمع والممارسة حتى يتقن شيئا من التركيب، ويزيد في ذلك حتى يحسن ذلك شيئا فشيئا، إلى أن يقتدر على ذلك كله، وينحو نحوهم حتى كأنه أحدهم. أما الفعل الذي يقصده هو ما يحصل من المتكلم مرة أو مرات قليلة، لا تعدو أن تكون إلا نوادرا، فإذا أكثر منه استحال صفة لذاته، أي أن هذا معهود عنده وليس شيئا جديدا، ثم يزيد تكرار ذلك فتصيّر الصفة حالا، والحال أعلقُ في الذات من الصفة، وهو في عهدته أشد، ثم يستغرق في ذلك الحال حتى يرسخ فيه، فتصبح تلك ملكته، أي صفته الراسخة، وتختلف بين الناس حسب شدة تمكن تلك الملكة منهم، وبه يحصل التفاوت في مراتب البلاغة بين الناس، وليست البلاغة تزيين الكلام ولا الإطناب فيه، إنما هي حصول الفائدة عند المستمع. وهذا مبلغ اكتساب اللغة عنده، وليس بمخالف لما عليه أصحاب التعليمية.

النص الثاني:

"إن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين ملكتها ومقاييسها الخاصة، ولكن معرفة هذه القوانين بدون تطبيق هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما، ولا يحكمها عملا، مثل أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها: الخياطة هي أن يدخل الخيط في خَرْتِ الإبرة، ثم يغرزها في لِفْقَيْ الثوب مجتمعين، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا، ثم يردها إلى حيث ابتدأت، ويخرجها قدام منفذها الأول بمطرح ما بين الثقبين الأوليين... ويعطي صورة الحبك والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها وهو إذا طولب أن يعمل ذلك بيده لا يحكم منه شيئا... وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل، ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر

[1] د. عبد الله شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984، ص 122.

من اللحن... وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنّيْن من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول ولا مرفوع من المجرور ولا شيئا من قوانين صناعة العربية.

وتعلم مما قررناه في هذا الباب أن حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فيسنج هو عليه..."[1]

اعلم أن التفنن في معرفة صناعة العربية وحفظ قواعد النحو والإعراب، لا يستحيل بالضرورة إلى إتقان الكلام بالعربية، ولا التحدث بحديث العرب، إنما هو علم بالصنعة، وليس هو إياها، وفي كل علم وفن ومهنة، لن تجد الجانب النظري وحده كافيا لإتقان العمل، بل إنه حتم لازم أن يُتبعَ المتعلم ذلك بالتطبيق والمِران، والدُربَة على الشيء هي أساس الإجادة، ولستَ ترى الملاكم الذي تعلم الأسس النظرية للملاكمة بمتقن لها، بل إنه إن دخل الحلبة بلا مِرانٍ لسقط من أول جولة، وهذا حال كل شيء، والأصل في اكتساب اللغة مخالطة أهلها حتى يجانسهم ويتكلم كلامهم، وقد بينّا ذلك في شرح النص الأول، فعلى طالب العربية أن يكثر من حفظ كلام العرب، وأجوده المنظوم، ويسمع من الفصحاء الذين تقل في كلامهم العجمة، ويندر عنهم اللحن، ويتدرب على ذلك شيئا فشيئا حتى يتقنها، وشاهد ذلك أن الكثير ممن يجهل الإعراب والنحو والتصريف، يتكلم كلام الفصحاء لأنه أكثر من مخالطتهم، فصار ذلك عنده ملكة بالدربة، ونعلم كثيرا ممن عاش عند الأعاجم سنينا فصار لسانه كلسانهم، وهو لا يدري شيئا عن قواعد لغتهم، وهذا كذاك، والحمد لله رب العالمين.

بهذا نكون قد أنهينا الحديث عن ابن خلدون، ونذكر القارئ أننا ما أردنا الكلام عن أعماله كلها ولا تفصيل آرائه وكتبه وسرد سيرته، كل ذلك ليس لنا فيه حاجة، إنما أخذنا ما يكون لنا عونا لبيان أن النزعة التجديدية في النحو، أصلها نزعة تجديدية في كثير من العلوم، وأن هذا ليس بمعزل عن الحياة السياسية والعلمية والعقلية في القرن السادس والسابع والثامن في بلاد المغرب والأندلس، إنما هذا هو الجو العقلي السائد عندهم. واللهَ نسأل التوفيق.

[1] السابق، ص 125، 126.

المطلب الثاني: الإمام الشاطبي (أصول الفقه):

هذا موضع كسابقه، نقصد به البحث في أمرين مجملين؛ أولهما: من هو الإمام الشاطبي؟ وما ذلك إلا تقديم لما يعقبه، والثاني: نظرٌ في مناحي التجديد عنده من خلال كتابه المشهور بالموافقات، من جهة النظرية العامة، فأقول والله ولي التوفيق.

1. التعريف بالشاطبيّ:

الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ، المشهور بالشاطبيّ نسبة إلى شاطبةَ أصلِ نسبه، المالكيّ مذهبا، الأشعريّ عقيدة. ولد على الراجح من القول قبل سنة 720هـ، وتوفي على أوثقها سنة 790هـ[1]، تعلم على خيرة من شيوخ الأندلس والمغرب، منهم: أبو عبد الله بن الفخار البيري، وأبو جعفر أحمد الشقوري الفقيه النحوي، وأبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ التغلبي، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقّريّ، وأبو عبد الله بن أحمد التلمساني، وأبو علي منصور بن علي الزواوي[2]، وغيرهم من الجهابذة الكبار، من أصحاب التنظير والفقه، والتصوف، واللغة، والأدب، فأخذ عنهم الكثير منها وتبحر في فنون عدة ومسائل شتى، وانقطع بهمته إلى طلب كل ما يحسنه من العلوم.

ولا بد من أن كل مبرّزٍ علامة، ودارسٍ فهامة، عنده شيء من رفض التقليد الذي يقتل الإبداع العلمي، لعمق فهمه وتحصيله وحسن دركه وتدبيره، وإلا فلن تجد للعلم ما يحييه، وللمعرفة ما يبقيها، وهذا أصل كل تجديد، ومرد كل توليد، وقد رأيتَ ذلك عند ابن خلدون فيما تقدم، وكذلك كان الشاطبي، وأعظم ما يدل على ذلك أمران: أنك لا تكاد تبحث عنه في الكتب والمقالات إلا وتجد في عناوينها لفظ التجديد أو مشتقه أو ما أشبهه، ثم إنه من حينه إلى حيننا تعرض العلماء لكتبه ورسائله بالشرح والنقد والتنظير، واستدامة ذلك تعني أنه فعلا كان عنده شيء كثير من العلم الجديد، ولا أحيد في تبرير هذا عن نظريتنا التي بنينا عليها، وقد بينت سلفا أننا نعود إليها في كل حين، وهي أن التمكن في المعقولات –أي العلوم العقلية– هو

---

[1] ينظر: أ. فاطمة السيد العشري، سيرة الإمام الشاطبي وجهوده في التجديد في علم أصول الفقه –بحث في طبقات الأصوليين–، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، شاه علم، ماليزيا، دع، دت، ص 1.

[2] نفسه: ن ص.

أساس النظرة العلمية التجديدية، وإنك تجد ذلك عند الشاطبي ممارسة وتطبيقا، في كتابه "الموافقات".

كان الشاطبي أصوليا فذا، ولا تجد في علماء الأصول من لا يجيد الاستدلال والتنظير والإثبات، بل كلهم أهل ذلك الفن، وانظر في مقدمة كتابه "الموافقات" تجدْه يصرّح باستعماله الاستقراءات الكلية، وهذا حتْمٌ في المنهج الأصولي عنده، وقد أجاد فيه إجادة، وأحسن به إحسانا[1]. ويعرف الشاطبي الاستقراء بأنه: <<تصفح جزئيات ذلك المعنى ليثبت من جهتها حكم عام: إما قطعي وإما ظني... وهو أمر مسلّم عند أهل العلوم العقلية والنقلية، فإذا تم الاستقراء حُكِمَ به مطلقا في كل فرد يقدّر>>[2] فيظهر لك من قوله هذا أن فعلا من أصحاب الممارسات العقلية، وما معرفته للاستقراء وأنه مسلم عند أصحاب العقل والنقل إلا من خلال درسه إياه، وما الاستقراء إلا عملية عقلية للحجاج والبرهان، ولا شك أن بناء تأصيلاته على الاستقراء أسهم في نظريته والتجديد، وهو عين الذي ذكرنا، وتجده يقول أيضا: <<إنها لو كانت ظنية –يقصد أصول الفقه– لم تكن راجعة إلى أمر عقلي، إذ الظن لا يقبل في العقليات، ولا إلى كليّ شرعي، لأن الظن إنما يتعلق بالجزئيات>>[3] وهذا الذي ينبئك بعلمه وحاله وقدرته العقلية، وأوضح منه قوله: <<ولما بدا من مكنون السر ما بدا، ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى، لم أزل أقيد أوابده، وأضم من شوارده تفاصيلا وجملا، وأسوق من شواهده في مصادر الحكم وموارد مبينا لا مجملا، معتمدا على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية، ومبينا أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية...>>[4] ولعلك تذكر ما قلناه فيما تقدم: إن سبر أغوار العلوم ودرك حقائق الفهوم لا يكون إلا بالجمع بين المنقول والمعقول، ويتفاوت في ذلك العلماء حسب درجاتهم فيه. وما هذا إلا بيان لأصول التجديد العقلية وقد ذكرناها في غير ما موضع، أما التجديد بذاته فيظهر تاليا بإذن الله.

2. التجديد عند الشاطبي، ونظرية المقاصد الشرعية:

[1] ينظر: أبو الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم، الإمام الشاطبي ومنهجه التجديدي في أصول الفقه، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2001م، ص 19،

[2] نفسه، ن ص,

[3] الشاطبي، الموافقات، تقديم الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، القاهرة، دط، دت، ص19.

[4] نفسه، ص 23.

والعَلَمُ الذي عرف به الشاطبي هو بناؤه لنظرية المقاصد الشرعية في أصول الفقه، وتحقيقه لأجزائها، وتحليله لأبعاضها، أصولا وفروعا، وإن كان قبله من تحدث عنها كأبي حامد الغزالي وإمام الحرمين الجويني، وبعض فقهاء المالكية والأصوليين، ولكنه هو الذي جعل لها النظرية العامة، وأطلق فيها القول، وأثبت عليها الأمر، حتى صارت موضوعا جليلا من موضوعات علم أصول الفقه.

إن مقاصد التشريع أصلًا: محاولة إدراك حكمة الشارع، وقصده من أحكامه وتشريعاته، وانظر إلى تعريف الطاهر بن عاشور رحمه الله إذ يقول: <<إن مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها...>>[1] ولا شك أن إدراك حكمة الشارع على حقيقتها ضرب من المحال، ونوع من الخيال، فليس بجائز عقلا أن يحيط العبد بحكمة الإله المشرع وقصده، ولا بمراده وعلمه، إنما هو التحرّي لتلك الحكمة، وتقصد فهم ذلك القصد، وطلب لدركِ شيء من ذلك المراد، وهذا الذي هي مبنية عليه –أعني نظرية المقاصد– أي مبنية على أن المقصد الأساسي للشارع تحقيق مصالح الخلق في الأمر والنهي، ومعرفة تلك المقاصد والمصالح، يعين على إعطاء الأحكام في القضايا الجديدة قياسا، وقد جعل الشاطبي المصالح على ثلاث مراتب: ضرورية وحاجية وتحسينية، ثم زاد في التحليل حتى انتهى إلى خمس قواعد:

1. أن المصالح الضرورية أصل لما سواها من الحاجيات والتكميليات.
2. أن اختلال المصالح الضرورية يلزم منه اختلال الحاجيات والتحسينيات بإطلاق.
3. أنه لا يلزم من اختلال الحاجيات والتحسينيات اختلال الضروريات.
4. أنه يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق أو الحاجي بإطلاق، اختلال الضروري بوجه ما.

[1] الطاهر بن عاشور، مقاصد الريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط2، 2001، ص 251.

5. أنه من أجل المحافظة على الضروري، ينبغي المحافظة على الحاجي والتحسيني.[1]

ثم إن الشاطبي قد بنى نظريته على أساس التوافق والتناسق من جهتين: أولاهما التناسق الداخلي أي بين نصوص الشريعة وأحكامها، فيستحيل أن يناقض الحكم النص، والأخرى من جهة التوافق بين مقاصد الشريعة ومقاصد المكلَّفين –بفتح اللام–، والأصل كما بيّنا في التشريع حفظ مصالح المكلّفين، وحتى لا يقع اختلال في هذا التوافق، ولتتم المقاصد على وجهها الأكمل، وجب على مقاصد المكلفين أن تتبعها.

ويأتي من هذا تحقيق الشاطبي لقصد المكلَّف ونيته، وأن صحة الفعل ومشروعيته ملازمة لكون ذلك الفعل على أصل تلك المشروعية، أي ألّا يخالفها في الفعل والقصد، وإلا حصل التناقض بينهما والخلاف، وفسدت تلك الموافقة، واختل ذلك التناسق. وكل عمل أريد به غير ما شرعت الشريعة فهو مناقض لها، ويلزم من هذا التناقض بطلان ذلك العمل، فلو لم يُرَد بذلك تحصيل مصلحة أو درء مفسدة كان مخالفا لمقاصد المشروعات.[2]

ليس لنا بعد هذا أن نزيد في تفصيل هذه النظرية، وليس من شأننا أن نغوص في بحارها ونكشف عن لججها وغمارها، ولكن يكتفى منه بفهم قيمة العلوم العقلية في تحقيق التجديد العلمي، ووجه الجدة فيها ببيان النظرية العامة، وإن ظن ظانٌّ أن هذا بعيد عن اللغة، نقول له إن علم أصول الفقه إن جردناه، ما هو إلا نظر عقلي، في المدلولات اللغوية، لفهم المعاني الشرعية، ويستحيل أن تجد أصوليا جاهلا باللغة، فهي الآلة التي يستعملها لفهم النصوص الشرعية، ثم افرض أننا جئنا بعلم ليس له علاقة باللغة، ما ضرّ ذلك بحثنا شيئا، فقد بينا أن نيتنا من هذا عرض النزعة التجديدية في بعض العلوم وأعلامها المبرزين فيها، لنفهم بذلك أن النزعة التجديدية في النحو لم تظهر من العدم، بل كان لها مقدمات، وهذا مدار القول في هذا الفصل، ويبقى أن ننظر في علامة أخير، في صميم اللغة، حتى نقترب أكثر من النحو ثم ننظر فيه، وعلى الله التكلان.

[1] أ. فاطمة السيد العشري، سيرة الإمام الشاطبي وجهوده في التجديد في علم أصول الفقه، ص 2.

[2] ينظر: السابق، ص 3.

المطلب الثالث: حازم القرطاجني (البلاغة والنقد):

كان حازم علّامة في علوم النقد والبلاغة والشعر والخطابة، وكل ما تعلق بها من فصاحة وإجادة وإفادة، وقد نحى إلى درسها منحى جديدا ومسلكا فريدا، لم يسبقه إليه أحد كما قال، وسيأتي بيان ذلك لاحقا بإذن الله، وأحسب أن منهجنا قد اتضح لك بعد العالمَين السابقين؛ إذ علينا أن ننظر في هوية حازم، وأثر الدرس العقلي في تكوين نزعته التجديدية، ثم محل تلك الجدة في كتابه الأشهر، ومقاله الأبهر: "سراج الأبداء ومنهاج البلغاء"، فأقول مستعينا بالله.

1. التعريف بحازم القرطاجني:

أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن الأوسي نسبا، ولد بقرطاجنة سنة 608هـ وتلك نسبته القرطاجني، أمضى عيشه مترددا بين قرطاجنة ومُرسيّة، وما كان من أصحاب اللهو والترف، بل منقطعا إلى العلم منصرفا عما سواه، وكان أول ذلك على أبيه، فأخذ منه مستوى من العربية في النحو والبلاغة والتصريف، وجملة من الفقه والحديث، فلما بلغ انتقل إلى دراسة مستويات أعلى من العلوم اللغوية والشرعية، فأكثر من التردد على مرسية ليتلقن من مشايخها كالطرسوني والعروضي، وأبلى في كثير من أمهات الكتب بلاء حسنا فاق به أقرانه، وزاد في ذلك ما زاد من التحصيل والدرس حتى أجاد الفقه والنحو والحديث، والأدب، وراح يزيد على ذلك، فمضى به انكبابه على العلم إلى غرناطة وإشبيلية، فجمع الإجازات والأسانيد، وحصل من العلوم القدر العالي والمديد، فغزرت معارفه، وتوسعت مداركه، ولازم بعدُ شيخه أبا عليّ الشلوبين، الذي وجد فيه فطنة ونباهة، فأرشده إلى أخذ المعقولات، فدرس المنطق والحكمة والفلسفة، وعكف على ذلك دهرا، يطالعُ مصنفات المناطقة والفلاسفة كابن رشد، وأبي نصر الفارابي، والشيخ الرئيس وابن سينا، ولا يخفى على أحدٍ إجادتهم في الفلسفة اليونانية والعربية.[1] وأحسبك تدرك الآن أن المعقولات وسعة المعرفة، هما أعظم أسباب النزعة التجديدية العلمية، وقد بينا ذلك سابقا، وهو الحال نفسه مع القرطاجني، فهو أكثر النقاد –قطعا– استعمالا للمنطق في المقولات النقدية، وتجد ذلك كثيرا في "المنهاج" في مظاهر مختلفة، كلها يدل على أن صاحب هذا الكلام له باع كبير في الدرس العقلي، وأظهر الدلائل كثرة حديثه وكلامه عن أرسطو وفن

[1] ينظر: منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، ت محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008، ص49–50.

الخطابة والشعر والفلسفة، وما أظن هذا محل نزاع، يقول محقق "المنهاج": <<فحازم من غير شك قد استفاد كثيرا من مطالعته لكتاب فن الشعر للمعلم الأول... ومما يدل على انفعاله هذا بالطريقة الهيلينية في نقد الشعر، استشهاده المتكرر في هذا المنهج بنصوص من كلام أرسطو في فن الشعر، اعتمد فيها مرتين تخليص الفارابي، وأربعة عشر مرة ترجمة ابن سينا في الشفاء>>[1] وقد ذكرنا أن شيخه وجد عنده براعة عقلية، فنمّاها بزيادة تدريسه المعقولات، وانظر في كتابه تجدْه زاخرا بالمصطلحات النقدية، وما حسن فهمه وتقسيمه للقضايا إلا دليل ذلك، فإن اللبيب المتمكن من المعقول ينظر في القضايا ويحللها إلى أجزائها، ويقسمها إلى أبعاضها التي هي مكوناتها، ولا يستطيع ذلك إلا من أجاد فهم القضية، وأحسن ضبط التصورات والمفاهيم، فأنى لك أن تحلل شيئا لم تدركه على حقيقته؟

2. منهاج البلغاء، والتجديد عند القرطاجني:

لا عجب بعد الذي تقدم أن تجد عند حازم القرطاجني نزعة تجديدية في النقد والشعر والبلاغة، وكلها في كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، يقول حازم: <<وقد سلكتُ من التكلم في جميع ذلك مسلكا لم يسلكه أحد قبلي من أرباب هذه الصناعة، لصعوبة مرامه وتوعر سبيل التوصل إليه، هذا على أنه روح الصنعة، وعمدة البلاغة، وعلى هذا جريت في أكثر ما تكلمت به، فيما عدا هذا القسم من أقسام الكتاب؛ فأني رأيت الناس لم يتكلموا إلى في بعض ظواهر ما اشتملت عليه تلك الصناعة، فتجاوزت أنا تلك الظواهر بعد التكلم في جمل مقنعة مما تعلق بها إلى التكلم في كثير من خفايا هذه الصنعة ودقائقها على حسب ما تقدم وما يأتي إن شاء الله>>[2]، وهذا ادعاء بالجدّة صدق فيه، فلست تجد كثيرا مما قاله في كتب من تقدمه إلا شيئا يسيرا، أو بمنهج مختلف، ولسنا هنا في محل عرضٍ للكتاب أو سرد محتوياته، أو ذكر مكنوناته، إنما لنا غاية واحدة، وهي بيان بعض القضايا التي حصل فيها التجديد عنده، وهي

[1] السابق، ص98، 99.

[2] د. أمان أبو الفتوح محمد محمد، المحاكاة والتخييل "رؤية جديدة للتصوير الشعري عند حازم القرطاجني"، كتاب المؤتمر الدولي: حازم القرطاجني وقضايا تجديد الرؤية والمنهج في البلاغة العربية القديمة، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، 2017، ص58.

كثيرة، ولا يسعنا إلا أقلها، ولذلك اخترنا قضية اعتبرها الدارسون –ولهم الفضل في ذلك– أهم القضايا عنده، وأكثرها عرضة للتجديد، وهم: الصورة الشعرية والتخييل.

إن أساس الجمالية الشعرية عند حازم هو التخييل والمحاكاة، ولا يصلح للشعر أن يرقى إلى مرتبة الفن إلا إذا كانا جوهرين له، يميزانه عن المنظوم العادي الذي ليس فيه حقيقي فن، ولا كثير جمال، وانظر إلى تعريفه البديع للشعر لما قال: <<الشعر كلام مخيل موزون مختص في لسان العرب بزيادة التقفية إلى ذلك، والتئامه من مقدمات مخيلة صادقة كانت أو كاذبة...>>[1] ولست ترى في تعريف الأقدمين حديثا عن التخييل، إلا عنده أولا، وإن وجدته فليس ذاك كهذا.

وليس التخييل رديفا في المعنى للمحاكاة، وإن كان دوام اقترانهما يوهم ذلك، ولكن الاقتران لا يعني التساوي، ولا شك <<أن حازما يفرق بين التخييل والمحاكاة، لأنهما وإن كانا يتجهان إلى جهة واحدة، فكل منهما له وظيفة: لأن المحاكاة هي التي تبعث صور الخيالات في النفس، وهذا الانبعاث هو التخييل، فالشاعر يخيل بالمحاكاة، وجوهر الشعر هو التخييل، والمحاكاة أداته>>[2]، والتخييل عنده: << أن تتمثل للسامع مع لفظ الشاعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه ونظامهن وتقوم في خياله صور ينفعل لتخيلها وتصورها، أو تصور شيء آخر بها انفعالا من غيرو روية إلى جهة الانبساط أو الانقباض>>[3] فهو إذا إيقاع تلك الصورة الشعرية في نفس المتلقي، فيتأثر بها لشدة قوتها وجودتها وينفعل لما تثيره فيه، ولا يهم في ذلك الصدق والكذب، بل إن الشاعر البارع الذي يحسن التصوير، يمكنه أن يصور الباطل حقا، والكذب صدقا، وليس ذلك ببعيد عن معنى قول العرب: أعذب الشعر أكذبه، فيظهر لك إذًا أن التخييل غاية شعرية متعلقة بالمتلقي سبيلها المحاكاة التي لها مسالك متعددة هي: اللفظ، والمعنى، والأسلوب، والنظام.[4]

---

[1] السابق، ص 60

[2] د. محمد محمد أبو موسى، تقريب منهاج البلغاء، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2008م، ص71.

[3] د. حمدي فاروق صالح الشيخ، المنهج النقدي عند حازم القرطاجني بين التقليد والإبداع، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد 27، ج1، 2021، ص 112.

[4] ينظر: د. أمان أبو الفتوح محمد محمد، المحاكاة والتخييل "رؤية جديدة للتصوير الشعري عند حازم القرطاجني"، ص 61.

وقد صنف في كتابه أصولا حاكمة للصورة الشعرية، على خمسة أضرب هي[1]:

- **التناسب:** وهذا أصل في جميع كتابه، وحاكم لكل أفكاره، ومبنى علمه ومقاله، وهذا التناسب حاصل في جهات عدة: منها التناسب بين اللفظ ومعناه، وبين المعاني والمتلقي، حتى لا يقع عنده ما لا يفهمه فتنقطع عنه الصورة المتخيلة، وهو كذلك التناسب بين الصناعة الشعرية، واستعمال ما هو منها، لا ما هو من فن آخر، فيلتزم في ذلك أدوات الشعر، ثم التناسب بين المحاكَى وما يحاكى به، كالتناسب بين المشبه والمشبه به بصورة جامعة بينهما.
- **النظام النابع من الوجود الواقعي للأشياء:** وهو أن أوصاف المحاكى لا بد أن تتدرج من أعلاها إلى أدناها، التزاما بالنظام الذي عليه الموجودات في الحقيقة، فلا تخالف الصورة الشعرية في ترتيبها ذلك، والواجب كذلك في المحاكاة أن يتبع الشيء بما يفضله في معناه، ليصح التمثيل به، وهذا أدنى المراتب فيها، وله بعدها أن يحاكي الأخفى بالأشهر، والأحقر بالأعظم، والأدنى بالأشرف. ولا يجوز اختلال هذا لأن فساد الترتيب في المسموع يعني فساد الصورة المتخيلة.
- **الارتباط بالحس وترك التجريد:** وهو أن يحاكي المدركات الحسية، لسهولة وصفها وتصويرها وتخييلها، فإنما هي المحاكاة للآثار والأعراض الظاهرة في الموجودات، فإن شبهة موجودا بمجرد أو خيالي كان ذلك قبيحا، لصعوبة التصور، والعكس جيد، كما هو الحال في قبح تصوير الممتنع والمحال العقلي.
- **مراعاة العرف اللغوي:** أي أن يتوخى عادة العرب في كلامهم، ويتحرى مقاصدهم ومبانيهم ومعانيهم، وألا يخرج عن العرف العربي إلا لأغراض بلاغية.
- **مراعاة حال المتلقي:** وهذا هو المعنى الأساس للبلاغة، أعني مراعاة الكلام لمقتضى الحال، فلا يجوز أن يصور للمتلقي ما لا يعلمه، أو يشبه له ما يجهله بما جهله، أو أن يرسل إليه صورة يستقبحها، سواء بالإطلاق أو في ذلك الموضع بعينه، وما أشبه ذلك مما يراعى فيه حال المتلقي وقدرته على الفهم، وقبوله واستجابته.

أما الكلام في غير هذا فيطول، بل هو أبحاث ومقالات مستقلة، وليس هذا محلها، والآن صرتَ ترى –رعاك الله– بعد أن عرضنا أمثلة من المجددين في ثلاثة علوم مختلفة من القرن

[1] ينظر: نفسه، ص 68، 69.

السادس إلى القرن الثامن في بلاد المغرب والأندلس، أن هذه النزعة ليس عبثا ولا اعتباطا، إنما كان لها أصول قد بيناها، وعرضنا مسالكها، ووضحنا مدارجها، وأتينا بها على صورة نرجو أنها حسنة بإذن المولى القدير، ولهذا أقول: قد صار ظاهرا أن افتراضنا القائل إن النزعة التجديدية في النحو لم تكن فيه دون سواه، بل هو تعاضد العلوم كلها نتيجة التعرض للمنطق والمعقولات، –وقد رأيت حجج ذلك– وصار ظاهرا أن هذا صواب –حسب ما علمنا والخطأ قد يكون– وقد وجدنا ذلك عند ابن خلدون، ثم الشاطبي، ثم حازم القرطاجني. وعلى هذا نكون قد بنينا تمهيدا أصوليا وعقليا للنزعة التجديدية في الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس، ونحسب أنه قد صار بينا لك بإذن الله، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الثاني:

النزعة التجديدية عند نحاة المغرب والأندلس في القرن 6،7،8 هـ

المبحث الأول: النزعة الاجتهادية في النحو العلمي:

تجد في هذا المحلِّ أننا انتهجنا ضربا من التقسيم غير معتاد، حتى يكون في هذا العمل شيء من الجدة نرجوه، وليس مجهولا أن النحو علمي وتعليمي، ولكن النادر معرفته هو النحو العلمي الجدلي وغير الجدلي، وهذا الذي ندعي الجدة في طرحه.

أما النحو العلمي الجدلي: فهو كل ما تعلق بالقضايا الظنية غير القطعية في المسائل النحوية، والتي يغلب عليها ترجيح المحتملات، وليس اليقين فيها إلا من سبيل الغلبة عند الدارس، ولذلك تجد مساحة الخلاف فيها واسعة عند النحاة، وسيأتي بيان ذلك مفصلا.

أما النحو العلمي غير الجدلي: فهو ما كان النظر فيها ليس لأجل الخلاف المحض، بل لحضور فهم جديد عند العالم فاعتمده من جهة اجتهاده.

فأقول والله ولي التوفيق.

المطلب الأول: في النحو العلمي الجدلي:

1. في نظرية النحو العامة ورد ابن مضاء:

لا يظنُ ظانّ أن النحو العربي ما هو إلا جملة من القواعد الكلامية والإعرابية التي يتحقق بها الوجه الصحيح لكلام العرب، إنما ذلك هو جانب الأحكام فيه، وما علمنا من علمٍ تأتي أحكامه اعتباطا، أو ارتجالا، أو عبثا، أو هوًى، بل إن القواعد نفسها لها أصول بنيت عليها فأحكمتها وقيدتها، وذلك الشأن في علم أصول النحو، فلما كان النحو هو العلم الذي تُعرف به أحوال الكلام العربي، فإن علم أصول النحو هو العلم الذي به تُعرف أسُسُ فهمِ تلك الأحوال وضبطِ قواعدها، أما ترى –حفظك الله– أن الفقه له علمان: علم الفقه، أي أحكام المكلفين والتشريع، وعلم أصول الفقه، الذي به تعرف أصول تلك الأحكام، وهو الأمر عينه، والشيء ذاته، فإذا ما ضممت إلى النحو أصوله، صار عندك ما يسمى نظرية النحو العربي العامة، وهي الصورة الكلية الشاملة التي يعرف بها النحو من أصوله ومبانيه، إلى أحكامه ومعانيه.

ويجوز القول من جهة التحقيق، إن نظرية العامل في النحو العربي من أعظم القضايا وأكثرها جدلا في نظرية النحو العربي، ومساحة النقاش والمجادلة فيها واسعة، وقد اختلف النحاة في فروعها كثيرا، غير أن الأصل فيها يكاد يكون واحدا عند أغلب النحاة، ومع ذلك لا

يكاد يقاربه موضوع أو نظرية في تعقيده، ولا يجيده قطعا إلا متقن للمعقولات، مجيد في المنطق، بارع في تجريد القضايا العقلية، وافتراض أحوالها والتعليل لها، والعامل هو كل ما أحدث أثرا إعرابيا في اللفظ، لفظيا كان أو معنويا، وسيأتي بيانه في موضعه بإذن الله.

ولا شك أن كل الأمور الجدلية، والقضايا غير المفصول فيها، هي أخذ وردٌّ بين المرجحات التي يراها كل ناظر حسب ما وقع عنده من أدوات، والترجيح لا يكون إلا في القضايا الظنية، وليس القطعي بمعترض عليه البتة، وهذا مدار القول عند من رفض نظرية العامل في النحو، أو غيرها من القضايا الظنية في نظرية النحو العامة، ولعلك تدري أننا نقصد بالذات النحوي ابن مضاء القرطبي، وهو الذي عليه المعول في الاعتراض على تلكم النظريات، وهو الذي يسمى في كثير من المواضع بالمجدد والداعي إلى تيسير النحو العربي، وما كتابه المشهور "الرد على النحاة" إلا قالةٌ عن ذلك، وما لنا إلا أن نخوض في أمره حتى ندرك حقيقة هذا التجديد، ومفهوم هذا التيسير، ونردّه إلى أصوله، والله الميسر لما نقول.

أ. التعريف بابن مضاء القرطبي:

أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخميّ القرطبي مولدا، الظاهري مذهبا، النحوي علما، ولد بقرطبة سنة 513هـ، لقّنه ابن مالك كتاب سيبويه، وكان متقنا للتجويد والقراءات، عارفا بالطب والحديث والأخبار. تولّى قضاء فاسٍ في عهد الموحدين، حتى صار بعد ذلك قاضي الجماعة إلى أن توفاه الله سنة 592هـ.

أما ظاهريته فمعروفة، وهي الأخذ بظاهر النصوص الشرعية كتابا وسنة، وتحريم الاشتغال بالفلسفة والمنطق والمعقولات، بل ومنع الأخذ بالمذاهب الفقهية الأخرى، وهو الذي حصل مع المذهب المالكي في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لما أحرقوا جميع كتب المالكية وقتّلوا علماؤهم ومشايخهم، ومنع الأخذ بعلم الكلام والمناظرة، والقياس والعلل والحجاج، إنما الواجب عندهم الاكتفاء بالظاهر.

ولا تعجب بعد معرفتك ذلك أن هذه الثورة على العقل والقياس، لم تنحصر في الفقه وحده، وقد بيّنا سابقا أن المعقولات كانت آلة في جميع العلوم، وما المنطق إلا ميزان يقي الفكر من الزلل، وليس هناك علم لا يحتاج ميزانا، فحاول ابن مضاء أن يعدّيَ ظاهريته من الفقه إلى

النحو، وألف لذلك ثلاثة كتب يلزم بها النحوَ المذهب الظاهريَّ، وهي: "المشرف في النحو" ثم "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" وآخرها "الرد على النحاة" وهو الوحيد الذي وصلنا من آثاره.[1]

كنا قد أسلفنا أن التمكن من المعقولات سبب رئيس لحصول التجديد في العلوم، وهو أساس النزعة التجديدية، وثورة الظاهرية على الفقه وعلم الكلام والجدل، ثم ثورة ابن مضاء على النحو، من أعظم الأدلة على صحة قولنا، ولكن تجديد ابن مضاء لم يكن من جهة استعماله للمنطق ودرسه للمعقولات، بل هو عكس ذلك، يقول ابن مضاء: <<أما بعد، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة"... وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللعن وصيانته من التغيير...، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتب الإقناع حجتها...>>[2] إذ هو يرى أن النحاة قد أوغلوا في القياس وبالغوا في العلل، وأسرفوا في العوامل، حتى أدخلوا في النحو ما ليس منه –بحسبه– وكلّفوه ما ليس له، وحمّلوه ما لا يطيق، وزادوا عليه ما عسّر فهمه واستيعابه، وسننظر في ذلك كله على وجه التحقيق والإنصاف بإذن الله.

ب. الرد على النحاة:

كان الأساس في رد ابن مضاء على النحاة، إلغاء نظرية العامل، وقد بيّنا أنها أكثر المسائل والقضايا تعقيدا في نظرية النحو العامة، وكل ما تبعها من القضايا متعلق بها بوجه أو بغيره، أي العلل الثواني والثوالث، ثم مسألة القياس النحوي، وبعدها التمارين غير العلمية، فأقول والله ولي التوفيق.

- **الدعوة إلى إلغاء العوامل:**

يقول ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة: <<قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني به النحوي عنه، فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي... فظاهر هذا أن العامل

[1] ينظر: أد. إسماعيل زغودة وجمال سنوسي، المدرسة الأندلسية وجهودها في تجديد الدرس النحوي ابن مضاء القرطبي أنموذجا، مجلة التعليمية، المجلد 11، العدد 2، نوفمبر 2021، ص 363.

[2] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ت د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ص 80.

أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد>>[1] ولا شك عند الناظر في كلامه بعد هذا أنه يرى إحداث العامل للإعراب قولا فاسدا، وظنا باطلا، وأما العمل حقيقة فهو للمتكلم لا لغيره، فهو الذي يرفع، وينصب، ويجر، ويجزم[2]، وهذا كلام موغلٌ في الظاهرية، وإن كان فيه وجه من الصواب.

ثم يستدل على فساد نظرية العامل ما وجده فيها من كثرة تنازع وجدال بين أصحاب هذه الصنعة، وهو قد قصد تيسير النحو، وتسهيله للمتعلمين المتلقنين، وليس شيء أحسن –عنده– من التخلص من تلك الظنيات الجدلية، وما يصحبها من كثرة التأويل والاحتمال والتوجيه والترجيح، حتى يصير النحو إعرابا وأحكاما، تعطى فتفهم.

ومما رفضه تماما، القول بالتقدير والعوامل الذهنية المعنوية، كمثل ما يتعلق بالحذف من نحو قولك: أزيدًا ضربته؟ فقال: <<وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بدل لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهرا فمقدر... وهذا بناء على أن كل منصوب لا بد له من ناصب>>[3] فهذا العامل العقلي عنده مرفوض، وليس للفعل المقدر في العبارة أن يكون عاملا، وهذا غير ظاهر، بل قصد إليه بالتأويل والتقدير.

وهو يرى أن العوامل التي يحذفها النحاة على ثلاثة أضرب[4]:

1. ضربٌ حذف لأن المتلقي عليم به، نحو قوله تعالى: ((وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)) أي أنزل خيرا.

2. ثم ضرب حذف وليس الكلام محتاجا إليه، نحو قولك: أزيدا ضربته؟ والنحاة يقدرون عاملا محذوفا لنصب زيد، وهو عامل يفسره الفعل المذكور، وهذا مشهور في باب الاشتغال، وقد تقدم اعتراض ابن مضاء عليه.

---

[1] السابق، ص 76، 77.

[2] ينظر: نفسه، ص 77.

[3] نفسه: 79

[4] ينظر: أد. إسماعيل زغودة وجمال سنوسي، المدرسة الأندلسية وجهودها في تجديد الدرس النحوي ابن مضاء القرطبي أنموذجا، ص 365.

3. ضرب مضمر إذا بانَ تبدّلَ المعنى، نحو قولك: يا عبد الله، فنصب "عبد" كان بعامل مضمر هو "أدعو" فإن ظهر صار النداء خبرا لا إنشاء. وهذا كذلك معترض عليه.

وقد حمله على ذلك اعتباره أن التقدير زيادة، ولا يجوز الزيادة في النص القرآني، فقال: <<وادّعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى، إما منطوقا به أو محذوفا مرادا، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك>>[1] ولست ترى أوضح من هذا في بيان ظاهريته في الفقه والنحو، فالمبدأ الأول عنده هو حمل النصوص على ظاهرها، في لفظها وفهمها ونحوها.

- **الدعوة إلى إلغاء العلل النحوية:**

إن العلل النحوية ظهرت بظهور النحو، وابتدأت بابتدائه، وتطورت بتطوره، وهي من جوهر اللغة وروحها، وإنما استقرأها النحاة استقراء من كثير الشواهد التي جمعوها في بناء النحو العربي، وما كانت فلسفة أو سفسطة، وإن احتيج إلى فهمها وتدبرها والقياس عليها عقلٌ ومنطق[2] وما هي إلا جماع نظريات قعّد لها النحاة تقعيدا، لتناسب نظرية النحو العامة، ويسيروا في خط منهجي شامل.

والعلة ثلاثة أقسام[3]:

علة تعليمية بها يعرف الكلام العربي ويُتعَلم، وهي العلل الأُوَلُ، وهي قياس المجهول على المعلوم، أي حمل الكلام غير المسموع على المسموع من العرب، فلمّا سمعنا: جاء زيدٌ، وخرج زيدٌ، وأكل زيدٌ... قلنا قياسا بالعلة التعليمية: كَتَبَ محمدٌ، وحضرَ عمرٌ، وكل ما كان من جهة الشبه والقياس فهو علة تعليمية.

ثم علل قياسية، وتسمى العلل الثواني، وهي حمل الكلام على بعضه لشبه لفظي أو معنوي كما في تعليل نصب اسم إن بأنها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه، ووجه الخلاف بينها

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، 81.

[2] ينظر: مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص 69-71.

[3] ينظر: نجاة بلعباس، جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو العربي، مجلة لغة-كلام، مخبر اللغة والتواصل، جامعة غليزان، المجلد9، العدد1، جانفي 2023، ص196.

وبين التعليمية، أنها تكون بين بابين أو أكثر في النحو، خلافا للأولى التي تكون بين عناصر الباب الواحد.

وآخرها العلل الجدلية أو النظرية أو الظنية، وهي مما لا يكون فيه قطع أو ثبوت أو يقين، بل يتوصل إليها بغلبة الظن، وترجيح المحتمل من التأويلات، ومساحة التنازع فيها أوسع ما يكون، لتباين المرجحات في قضاياها.

أما ابن مضاء فإنه يراها قسمين فقط؛ العلل التعليمية، والعلل الثواني والثوالث، فجمع الأخيرين في ضرب واحد، لأنهما عنده سواء في التعقيد وعدم الجدوى، <<فالفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك هنا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك>>[1] فليس هناك –بحسبه– غاية من وجودها أو بقائها، لأنها لا يحصّل منها معرفة في نحو منحى العرب في كلامهم، وما هي إلا زيادة في التعقيد والتأويل والاحتمال الذي يغلق على طالب العلم فهمها، ويشكل عليه درسها.

والبديل عنده في ذلك أن يكتفي النحوي بالعلل الأول، ويتوقف عندها إذا سئل عد عن علة ذلك، فليس في معرفة ذلك فائدة ترجى من زيادة العلم ولا تسهيل النحو، ودليل ذلك قوله: <<ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيدٌ، لمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...>>[2] فلا يتعدى إلى ما سوى العلة الأولى، وبها تحقيق المراد من فهم النحو، وكل جواب على كل سؤال بعد ذلك يكون: هكذا نطقت به العرب.

- **الدعوة إلى إلغاء القياس:**

أما القياس، فهو حجر الأساس، وأحد اللبنات الأولى في عملية التقعيد النحوي، بل هو حتم لازم في كل قاعدة في أي علم من العلوم، شرعيا كان أو لغويا أو طبيعيا أو عقليا، والدعوة إلى إلغائه هي دعوة ظاهرية بحتة.

---

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 131.

[2] السابق، ص 130.

والقياس هو حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وهذا الحمل يأتي منه الحكم النحوي، وكان هذا أمرا ضروريا لاستحالة الاعتماد على السماع مطلقا، فليس النحوي بقادر على أن يسمع من العرب كل كلامها، مهما كثرت الشواهد وتعددت، فاضطروا إلى هذه الأداة حتى يحملوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، فيطلقوا بذلك الحكم لشبه حاصل بينهما، وهو عند البصريين أصل الاطراد في القواعد النحوية، واعتبروا مخالفته مخالفة للنحو كافة.[1]

أما ابن مضاء فهو فيه يقول: <<فالشيء لا يقاس بالشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع>>[2] وهذا عنده غير جائز لأن في القياس أصلا وفرعا وحكما وعلة، وكلها مرفوضة، ويزيد قائلا: <<العرب أمة حكيمة، فيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلى الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل أحد من النحويين ذلك جهِّل به ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهِّل بعضهم بعضا>>[3] فكانوا بذلك قد حملوا على اللغة أمورا غير موجودة، فقاسوا الأشياء بعضها ببعض قياسا عقليا بحتا يقوم على التشابه، دون أن يكون هناك وجه تكامل بين الفرع والأصل، فنسبوا بذلك إلى العرب ما لم تقله.[4]

- **الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية:**

وهي تلك المسائل الخلافية بين النحاة التي –عند ابن مضاء– لا تفيد شيئا سوى إجهاد النفس والعقل في تدبرها، وترهق كاهل متعلمها، وتفضي به إلى بحر لا ساحل له من الأقيسة والعلل والظنون والترجيحات والاحتمالات غير القطعية، وخصوصا ما تعلق منها بعلم التصريف، ويضرب لذلك مثالا يبين فيه عبث النحاة التي افترضها بعضهم مرانا ودربة، فيقول: <<ومما ينبغي أن يسقط من النحو (إبْنِ من كذا مثال كذا) كقولهم: "ابنِ من البيع مثال فُعْل،

[1] ينظر: نجاة بلعباس، جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو العربي، ص 197.

[2] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 134.

[3] نفسه، ن ص.

[4] ينظر: أد. إسماعيل زغودة وجمال سنوسي، المدرسة الأندلسية وجهودها في تجديد الدرس النحوي ابن مضاء القرطبي أنموذجا، ص 367.

فيقول قائل: "بوع" أصله "بُيْع" فيبدل من الياء واوا لانضمام من قبلها، لأن النطق بها ثقيل كما قالت العرب: موقن وموسر...>>[1]

وهو يرى أن مثل هذا عبث أحال النحو ألغازا وأغرقه في مسائل لا تقدم ولا تؤخر، ولا تفيد عالما ولا متعلما، فإن كان الناس عاجزين عن حفظ اللغة الفصيحة، ويصعب عليهم إعراب الكلم، فما ظنك بشغلهم عن ذلك بتمارين غير علمية تزيد الجدل والتعقيد.

هذا وأقول إن ابن مضاء وإن كان على كلامه مآخذ كثيرة، وغلط عديد، من جهة عدم ضبطه للتصورات الصحيحة والمفاهيم الحقيقية، وإيغاله في الظاهرية الجلية في جميع كتابه، إلا أنه أصاب في بعض قاله، ولكنه يحتاج إلى توجيه حسنٍ حتى يكون في موضعه الصحيح، فلو جعلنا بعض آرائه في النحو التعليمي دون العلمي، لكان ذلك صوابا وبه فائدة كثيرة، نحو قوله في العلل التعليمية، فيستغني طالب العلم المبتدئ بها عن الثواني والثوالث لأن الهدف من تعليمه أن يتقن الإعراب الصحيح أولا، ولكن لا يضر المتعلم المتقدم، أو العالم المتمكن من أن ينظر في العلل والأقيسة والاحتمالات، بل إن ذلك به فائدة عظيمة في إعمال العقل، وتحقيق الترجيح، والبحث عن أصول المسائل، وليست صعوبة المسائل وتعقيدها حجة حتى تترك ويتخلى عنها، بل الصواب تهذيبها وتصنيفها في مواضعها، فلا ينشغل بها المبتدئ، ولا ينشغل عنها العالم.

2. في الآراء الاختيارية:

يدخل في الجدل النحوي كذلك كل ما تعلق بالقضايا المختلف فيها، سواء أكان ذلك بين المشارقة من نفس المذهب، أم من مذاهب مختلفة، أم بين المشارقة والمغاربة، فما دامت القضية غير مفصول فيها، والترجيح فيها قائم، فهي قضية جدلية.

والآراء الاختيارية نقصد بها الآراء التي اختارها نحاة المغرب والأندلس من بين جملة الآراء في القضية الواحدة، فرجحوا واحدة منها لما تبين لهم أنه الحق، وهي كثيرة ولكن أغلبها في الفروع لا الأصول، وقد عمدنا إلى بعضٍ من النحاة، وأخذنا بعض اختياراتهم كما هو آتٍ، والله المستعان.

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 138.

أ. اختيارات أبي موسى الجزولي:

- رأى الجزولي كما رأى ابن عصفور وابن هشام الخضراوي وسيبويه من قبل، بامتناع إقامة المفعول الثاني بمحل المفعول الأول، إذا كان الفعل المتعلق به ينصب أكثر من مفعول، فيكون بذلك الأول هو الذي يجب عليه التحول إلى نائب الفاعل، ويمتنع عن ذلك الثاني، وقد خالفه في ذلك كثير من المغاربة فأجازوا إنابة غيره مع وجود المفعول مطلقا.[1]
- يقول الجزولي إنه إن اجتمعت نون الوقاية اللاحقة بالفعل المضارع المرفوع بالنون، يجوز الفك والإدغام، نحو قولك: يضربونني ويضربونّي، ونحو قوله تعالى عند من قرأه بالإدغام كالكسائي: {{أَتُحاجُّونِّي فِي اللَّهِ}} (الأنعام: 80) كما يجوز حذفها وإبقاء نون الرفع نحو قولك: (أتحاجونِي)، وهذا رأي الأخفش والفارسي والسيرافي وابن جني والمرادي، وخالفه في ذلك من قال بوجوب حذف نون الرفع، من مثل سيبويه ومن تبعه كابن مالك.[2]
- اختلف النحاة في عامل رفع الخبر، فمنهم من قال إن المبتدأ والخبر مترافعين، أي يرفع أحدهما الآخر، ومنهم من قال إن المتبدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، أما الجزولي فنحى منحى كثير من البصريين وعلى رأسهم سيبويه في قوله إن رافع الخبر هو الابتداء كما المتبدأ، شرط ألا تتقدمهما عوامل لفظية.[3]
- تنازع أكثر النحاة في إعراب (ما) اللاحقة ل (سِيَّ) في قولك (سيّما) وقد جعل الكوفيون وجماعة من البصريين والأندلسيين (لا سيّما) في باب الاستثناء، كالأخفش وأبي حاتم والنحاس وابن مضاء... وخالفهم غيرهم ولم يروا إلحاقها بالاستثناء صوابا، كالمبرد وأبي حيان، أما الجزولي فقد وافق الرأي الأول، ولكنه انفرد لما جعل (ما) فيها حرفا لا اسما موصولا أو نكرة تامة أو موصوفة، فاعتبرها زائدة، وما يلحقها يكون مضافا إليه.[4]

ب. اختيارات ابن معط الزواوي:

---

[1] ينظر: جميلة راجاح، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، قسم اللغة العربية، ص 157.

[2] ينظر: نفسه، ن ص.

[3] ينظر: نفسه، ص 159.

[4] ينظر: السابق، ص 173.

- يرى ابن معط اتباعا للبصريين أن (إمّا) من حروف العطف، وتبعه في هذا من المغاربة ابن آجروم، خلافا لابن كيسان والفارسي، إذ لا يجوز عندهم الجمع بين حرفي عطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها، نحو قولك: لا زيد ولا عمرو فيها. و(لا) غير عاطفة إجماعا، فتكون (إما) مثلها قياسا عليها.[1]
- كما وافق البصريين في إعراب الأسماء الستة، فهو يقول إن الواو والألف والياء حروف إعراب، وإعرابها مقدر عليها، ثقلا على الياء والواو، وتعذرا على الألف، وهو قول سيبويه والأخفش وابن السراج والسيرافي وأمثالهم.[2]
- حصل الجدل بين النحاة في أسبقية المصدر والفعل، وأيهما أصل للثاني، أما الكوفيون فقالوا إن الفعل أصل والمصدر فرع عنه، لأن الفعل عامل في المصدر وبه ينتصب نحو قولك: "قام قياما"، وأما البصريون فقد قالوا بأصلية المصدر على الفعل، وحجتهم في ذلك أن الفعل دال على شيئين؛ الحدث وزمانه، أما المصدر فدال على الحدث وحده، ولو اشتق منه لوجب أن يتعلق به الزمن كما في الفعل أيضا، وأما ابن معط فقد اختار مذهب البصريين في هذه المسألة.[3]
- وتجده قد وافق الكوفيين في قول: "كذا درهمٍ" بالإضافة، فإذا قال: كذا درهمٍ، فتفسيره بعدد يضاف إلى المفرد، وهو المائة والألف.[4]
- واختار أيضا ما اختاره شيخه الجزولي في أن التوكيد ينقسم إلى: توكيد تكرار وتوكيد إحاطة، فجعله بذلك ضربين رئيسين، والأول له أبعاض هي: تكرار اللفظ وتكرار المعنى، وأما الإحاطة فهي التوكيد بكل وأجمع[5]

ج. اختيارات ابن مالك:

---

[1] ينظر: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ج1، ص45، وجلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، مج1، ج1، ص 394.

[2] ينظر: جميلة راجاح، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، ص 174

[3] ينظر: نفسه، ن ص.

[4] ينظر: نفسه: 178

[5] ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ت محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحبي وشركاه، دط، دت، ص 235، 236.

- يذهب ابن مالك في مسألة خروج "سوى" عن الظرفية إلى أنها تأخذ حكم كلمة غير على الراجح عنده، وقد اختلف النحاة فيها كثيرا، فذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين إلى أنها تلازم الظرفية، ولا تحيد عنها إلا ضرورة، وأما جمهور الكوفيين ومن نحا نحوهم، قالوا إنها تكون اسما وتكون ظرفا فتجري عليها علامات الإعراب، وذهب آخرون كالعكبري والرماني إلى أنها تكون ظرفا كثيرا، وغير ظرف قليلا، وهذا مذهب ابن هشام. فوافق ابن مالك في هذه المسألة قول الكوفيين.[1]
- يرى البصريون أنه لا يجوز توكيد النكرة، محدودة كانت كيوم وليلة وشهر، أو مطلقة كوقت وزمن، أما الكوفيون فالأمر عندهم جائز للنكرة المحدودة، لحصول الفائدة نحو قولك: صمت شهرا كله، ومنهم من قال بتوكيدها مطلقا، أما صاحبنا ابن مالك فقد رأى في هذا رأي الكوفيين.[2] وهو يقول في شرح الكافية الشافية: <<وأما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك، ولأن في ذلك فائدة، فإن من قال: صمت شهرا، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: صمت شهرا كله، ارتفع الاحتمال>>[3]
- قال جمهور البصريين إنه في حالة العطف على الضمير المجرور يلزم إعادة الجار، نحو قول: سلمت عليك وعلى محمدٍ، ولا يصح قولك: سلمت عليك ومحمدٍ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك، ولا يشترط إعادة الجار،[4] وكذلك قال ابن مالك في التسهيل: <<وإن عطف على ضمير جر، اختير إعادة الجار ولم تلزم، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين>>[5]

د. اختيارات ابن آجروم:

- ذهب ابن آجروم مذهب الكوفيين وقطرب في قوله إن (كيفما) من أدوات الجزم، فذكرها ضمن الجوازم في باب الأفعال، بل وهي عنده جازمة لفعلين أولها فعل الشرط والثاني جوابه،

---

[1] ينظر: عمر تشيش، اختيارات ابن مالك النحوية في منظومته الألفية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019، ص 69، 70.

[2] ينظر: نفسه، ص 71.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المؤمن أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، ج3، ص 1177.

[4] ينظر: عمر تشيش، اختيارات ابن مالك النحوية في منظومته الألفية، ص 75.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل، المكتبة الشاملة، ج3، ص 373.

نحو قولك: "كيفما تكنْ أكنْ" على أن الجزم عندهم ليس متعلقا باتصال (ما) ب (كيف) ولكن يجوز الجزم بها بشرط اقترانهما، خلافا لسيبويه والبصريين الذين منعوا جزمها مطلقا، فهي تقع شرطا ولكن لا تجزم حقيقة.[1]

- اختلف نفر من النحاة في تقديم التمييز على الفعل المتصرف، وقال سيبويه وأتباعه بامتناع ذلك مطلقا، فلا يتقدم التمييز عامله متصرف كان أم غير متصرف، وخالفهم في ذلك الكسائي والمازني والمبرد، قياسا على ما انتصب من الفضلات بفعل متصرف، ووافقهم في ذلك ابن مالك[2]، وأما ابن آجروم فقد أخذ بالرأي الأول قائلا: <<إن التمييز لا يكون إلا بعد تمام الكلام>>[3]
- اختار كالجزولي أيضا رفع الخبر بالابتداء خلافا للكوفيين، وقد تقدم بيان هذه المسألة، يقول ابن آجروم: <<المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية، والخبر هو الاسم المرفوع المسند>>[4]
- وتابع البصريين في قولهم إن حتى من حروف العطف إذ قال: <<حروف العطف عشرة وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وإما، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع>>[5] ويقصد هنا أن العطف بها قليل، والغالب فيها أن تكون حرف جر، وهي عند البصريين ثلاثة أقسام، حرف جر، وابتداء، وعطف.

وفي هذا المحل متسع لكثير من الآراء لنحاة عدة، ولكنا اقتضينا الاختصار فيها والاقتصاد بما يفهم ويعين على درك فائدة هذا الموضع.

إذًا يكون قد بان لك بعد هذا أن النحاة المغاربة والأندلس كانوا في النحو العلمي جميعه، جدليا كان أم غير جدلي، على قدم وساق، وحصلوا فيه باعا كبيرا، وعلما غزيرا، من آرائهم التي انفردوا بها، إلى تيسير النحو والنظر في نظريته العامة، إلى الآراء الاختيارية والترجيح بين المحتملات.

---

[1] ينظر: جميلة راجاح، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، ص 190، 191.

[2] ينظر: نفسه، ص 192.

[3] ابن آجروم، الآجرومية، ص 17.

[4] نفسه، ص 10.

[5] نفسه، ص 13.

المطلب الثاني: النحو العلمي غير الجدلي:

لم يكتفِ نحاة المغرب والأندلس بالانتقاء بين آراء نحاة البصرة والكوفة، بل كانت لهم بعض الآراء النحوية التي انفردوا بها وخالفوا بها جمهور النحاة، سنعرض فيما يلي بعض المسائل التي أبدوا فيها آراءهم الخاصة:

- **علة تقدير الاسم المنقوص في حالة الرفع والكسر:**

علل جمهور النحاة علة تقدير الضمة والكسرة في الاسم المنقوص بالاستثقال، حيث جاء في أسرار العربية: <<أما المنقوص فما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ وذلك نحو: القاضي والداعي؛ فإن قيل لم سمي منقوصا قيل لأنّه نقص الرفع والجرّ تقول هذا قاضٍ يا فتى ومررت بقاضٍ والأصل هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ إلّا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما...>>[1]

أما الشلوبين فقد انفرد بزيادة علة أخرى على علة الاستثقال التي ذكرها الجمهور، وهي علة اجتماع الأمثال إذ يقول: "إنما قدرت الضمة في جاء القاضي، وزيد يرمي ويغزو، والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال، قال: والأمثال التي اجتمعت هنا هي: الحركة التي في الياء والواو، والحركة التي قبلها، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنها من جنسها، ألا ترى أنهما ينشآن عن اجتماع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خفّفوا، بأن أسقطوا الحركة المستثقلة.[2]

وقد دلل على صحة هذه العلة قائلا:" ويدل على صحة هذه العلة: أنهم إذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو: غَزْو وظَبْي لم يستثقلوا الضمة، لأنه قد قَلَّت الامثال هناك، لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلّته"[3]

---

[1] كمال الدّين أبي البركات الأنباري، أسرار العربيّة، تح، تع: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم ابي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 1999م، ص55

[2] جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ج1، دط، 1987، ص44

[3] نفسه، ص45

وهذه العلة أقرب إلى الصواب لأنه عند مخالفة اجتماع الأمثال أمكن النطق بالضمة وبالكسرة على الياء والواو، في غزْو وظبْي، دون شعور باستثقال في ذلك.

- **ظن وأخواتها:**

من أخوات ظن، ضرب: عدّ ابن أبي الربيع (ضرب) من أخوات ظن، وذلك فيما نقله عنه السيوطي إذ قال: <<وذهب ابن ابي الربيع إلى أن (ضرب) بمعنى صير متعدٍ لاثنين مطلقا مع المثل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالًا ومال إليه أبو حيان>>[1].

والذي ذهب إليه ابن أبي الربيع في ذلك صحيح يؤكده السماع، ومن ذلك قوله تعالى: (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحابَ القَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا المُرْسَلُونَ) {سورة ياسين، آية13}
وقوله تعالى: (إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) {سورة البقرة، آية26}
وقوله تعالى: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّملُوكًا) {سورة النحل، آية75}
فقد استعملت كلًا من: ضَرَبْتُ واضْرِبْ ويَضْرِب وضَرَبَ بمعنى التصيير فتعدى إلى مفعولين.

- **باء الاستعانة:**

فرق النحاة بين باء السّببية وباء الاستعانة، وجمع بينهما ابن مالك، منفردا بعدم التفريق بينهما، إذ قال في أثناء حديثه عن معاني الباء: **<<**...ومنها الباء للإلصاق، وللتعدية، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل وللمقابلة، ولموافقة عن، وعلى، ومن التبعيضية>>[2] ثم يعلق على ذلك فيقول: <<والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعمال السّببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز>>[3]

---

[1] جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ط1، 1998م، ص485

[2] عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس خلال القرن السابع الهجري، جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط 2، 1993م، ص84

[3] جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح أحمد الشمس، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2، ط1، 1998، ص335

وقد آثر عدم تسميتها بباء الاستعانة خشية من تأويلها كاستعانة الله بغيره، مما يتناقض مع صفات الله تعالى، كما في قوله تعالى: (فأخرج به من الثمرات رزقا) {سورة البقرة، آية22}، وقوله تعالى: (ترهبون به عدو الله) {سورة الأنفال، آية60}

فلو سميت بباء الاستعانة لأدى إلى القول باستعانة الله بغيره وهو محال، لذلك ما سلكه ابن مالك في ذلك مسلك جيد لائق بجلال الله تعالى.

وقد أكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ باء الاستعانة مدرجة في باء السّببية قول انفرد به.

- **عامل القصد إليه:**

من أبرز ما تفرد العالم النحوي ابن الطراوة أنه أضاف عاملا جديدا أسماه القصد إليه، وهو عامل نحوي كالابتداء، وقد جاءت فكرته من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث يقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها.

وقد ذكر لنا السهيلي ما يمكن أن نتعرف به على هذا العامل: "يقول متحدثا عن أقسام الحدث: فالحدث إذا على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث. وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرنا من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد ما الظرفية، وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده، نحو: سبحان الله، فإن (سبحان) اسم ينبئ على العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجرّدا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصب كلَّ مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك، ونحو: ويلَ زيدٍ وويحه.."[1]

[1] محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ط1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1980، ص74

هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدّم يجعلها ابن الطراوة منصوبة بالقصد، ويقول السهيلي أيضا ((ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيدًا ضربته، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك: زيدا ضربتن بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي..))[1]

ومن قول السهيلي يتبين لنا أساس هذا العامل، وهو أن المعمول لا يتقدم على عامله، وأن ما عده النحاة مفعولا مقدما ومنصوبا على الاشتغال هو عند ابن الطراوة منصوب بالقصد إلى ذكره.[2]

ولم يناقش المتأخرون هذا العامل، وكل ما قالوه: أنه لم يعهد ظهوره في عوامل النصب" ولكنه يستحق وقفة نظر وتقدير لأن هذا العامل وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول: أن ما قدم فلغرض نحو الاهتمام والتخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق، بل يكاد كل منهما عين الأخر[3]

- **نون الوقاية:**

تلحق النون التي تسمى وقاية ياء المتكلم بالفعل أو اسم الفعل أو الحرف، وسميت نون وقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، إذا أصل اتصالها بالفعل، واتصلت بغيره للشبه به.

وانفرد الجزولي بأن السبب في مجيء نون الوقاية سلامة كل ما بني عليه، وقد بين اللورقي ذلك فقال: وإنما زيدت هذه النون لتقي الفعل من الكسر، ولهذا سميت نون وقاية، وقال بعضهم أتى بها للفصل بين الضمير والفعل، وقال المؤلف (أي الجزولي) ليسلم لكل واحد منهما ما بني عليه من فتح أو وقف، أما الوقف ففي نحو(قدْني) وأما الفتح فنحو (ضربني)[4]

---

[1] السابق، ن، ص.

[2] ينظر: نفسه، ص75

[3] ينظر: نفسه ص75،76

[4] عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس خلال القرن السابع الهجري، ص 70

- **ما ينوب عن مرفوع (كان المجهولة):**[1]

ذهب أغلب الأندلسيين مذهب الجمهور في جواز بناء (كان وأخواتها) للمجهول، إلا أنهم اختلفوا فيما ينوب عن مرفوعها عندما يحذف، ويهمنا ما ذهب إليه الصفار في ذلك من إنابة الظرف والمجرور عن مرفوعها ومنصوبها عندما يحذفان، إذ يقول في حديثه عنها وهي مبنية للمجهول: "إنك تقول: كان زيد قائمًا في الدار ثم نقيم الظرف فتقول: كين في الدار، فلا تقول أبدا: مكون حتى تقول فيه وتأتي بالذي تقيمه" والذي ذهب إليه الصفار مذهب جديد لم يقل به أحد غيره.

[1] فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الاندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة ماجستير، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006م، ص79

المبحث الثاني: النزعة الاجتهادية في النحو التعليمي:

المطلب الأول: تيسير النحو درسا وتلقينا:

لقد أدرك النحاة منذ نشأة النحو الأولى ضرورة تيسير وتبسيط النحو للمتعلمين، خصوصا أن كتاب سيبويه الذي كان جامعا لقواعد النحو وأصوله ويعد المرجع الأساسي لكل العلماء من بعده، لم يكن بوسع جميع المتعلمين فهمه ودراسته خصوص أنه ضم أبواب النحو وفروعه بلغة غاية في التعقيد، فقد كان "يقال لمن أراد قراءة كتاب سيبويه هل ركبت البحر؟ تعظيما للكتاب واستصعابا لما فيه"[1]، وقد زادت شروحات العلماء لكتاب سيبويه تعقيدا وتشعبا في مسائل النحو وتفريعاته، حتى تحولت بعض الشروح لموسوعات نحوية كبرى تفيض بالأقيسة والعلل وكثرة الشواهد والأمثلة، والتخريجات لوجوه الإعراب وسرد للخلافات النحوية وردودهم على بعض المسائل، بالإضافة إلى تأليف الكتب المطولة، فكان من الضرورة تأليف مصنفات تستهدف الشرح والتبسيط وتهتم بالمتعلم بالدرجة الأولى. ولعل أول من التفت إلى ضرورة تأليف مصنفات تهتم بالجانب التعليمي للنحو ، هو النحوي البصري خلف الأحمر 180هـ الذي ألف مختصرا سماه" مقدمة في النحو" والذي أعدها لتكون مختصرا يعين الدارسين على فهم النحو وقد شرح دوافع تأليفه للكاتب قائلا<< لما رأيت النّحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النّحو من المختصر والطرق العربية، المأخذ الذي يخفى على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، أمعنت النظر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه، او شعر ينشده، أو خطبة يلقيها، أو رسالة يؤلفها>>[2] لقد نقل خلف رؤيته عما كان سائدا في مؤلفات النحو في عصره، فقد لاحظ أن النحويين قد اتجهوا إلى التطويل وكثرة الشروح في مؤلفاتهم، مما جعلها صعبة على الفهم على المبتدئين، لذا سعى أن يؤلف مختصرا

[1] ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، دط،1998، ص62

[2] خلف الأحمر، مقدمة في النّحو، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1961م، ص.33.34

يسهل على المبتدئين تعلم النّحو، وقد اكدّ على كتابه يضم جميع المعلومات الأساسية التي يحتاجها لمتبلغ في النحو.، وقد حاول العديد النحويين في ذلك العصر أو بعده تأليف مختصرات والمنظومات الشروح، بهدف تقريب قواعد النحو واختصارها للمبتدئين وقد اتّخذ كل نحوي منهم طريقته الخاصة في التيسير، ممّا أدى إلى تعدد الآراء وتنوعها، بل وتضاربها أحيانا.

<<والجدير بالذكر هنا، أن علماء النحو القدماء–على الرغم مما ذكر– لم يدركوا من هذه الصعوبات إلا القليل، لقربهم من عصور السلامة اللغوية، وقدرتهم على تحصيل الملكة، وحتى تلك العيوب المحدودة لم تنل منهم اهتماما كافيا، فقد عالجوها فرادى، من غير أن يعرض لها إلمام بالتجميع والحصر ووصف العلاج...على كثرة الأئمة الباحثين، وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياه>>[1].

وفي القرن السابع الهجري لقد ازدهر الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس، وأكثر ما يميز هذا العصر هو النزعة الاجتهادية نحو تيسير وتبسيط النحو على المتعلمين ، وذلك لعدة أسباب منها شيوع اللحن بين الناس خصوصا أن اللغة العربية لم تكن لغتهم الأصلية وإنما انتشرت بفضل الفتوحات الإسلامية، ونفور الدارسين من النحو بسبب صعوبة التي تواجههم أثناء دراسته وتوجههم نحو دراسة العلوم اللغوية الأخرى، بالإضافة إلى كثرة المؤلفات النحوية وتنوعها، وبسبب ما آل إليه من تعقيد وغموض وحشو، ولقد تدخل العلماء لإيجاد حل لهذه الظاهرة وذلك بتأليف الشروحات والاختصارات، والمتون النثرية والمنظومات و كذلك الألفيات التي لم يسبقهم في تأليفها أحد من قبل، وانتهاج كل السبل والطرق التي تؤدي إلى تقديم المادة الأساسية للنحو بشكل يسهل فهمه وحفظه وتلقيه، وهذا يدل على ضرورة تواجد مستويين من التصنيف، تصنيف النحو العلمي الذي يستهدف متخصصي النحو والتشعب في مسائله وعلله، وتصنيف النحو التعليمي الذي يستهدف المبتدئين ويقدم المادة الأساسية للنحو بشكل يسير وقد تفطن نحاة المغرب والأندلس إلى ذلك وألوه اهتماما بالغا، وقد أشار إلى ذلك ابن حزم الأندلسي << حيث يفرق منذ القرن الخامس الهجري بين النحو من حيث هو علم ووجه فاضل من أبواب المعرفة، وبين النحو من حيث هو ضرورة لتقويم اللسان، ووسيلة لقراءة الكتب

[1] فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسر النحو، ص22

المجموعة في العلوم وفهمها، وهو بدوره يعطي الأولوية للنحو التعليمي الذي يعتبره ركيزة أساسية في التكوين التعليمي، ذلك لأهمية العملية في الحياة الثقافية>>[1] وقد ظلت دعوة التيسير قائمة في بلاد الأندلس وقد أبدع النحويون المغاربة والأندلسيين في القرن السابع خصوصا في جانب التصنيف التعليمي، حيث "استمرت مسيرة الاختصار والتأليف.. حتىّ صار القارئ يقف في تصانيفهم على عناوين من مثل: المنتخب والوجيز المقرّب والكافية والشافية والتسهيل والخلاصة وغير ذلك.."[2]، وقد ساهم ذلك في ظهور وتميز العديد من العلماء الذين ضاع صيتهم في تاريخ النحو العربي كابن معط وابن مالك والجزولي وابن آجروم وغيرهم الذين كانت لهم إنجازات ساهمت في تبسيط وتسهيل الدرس النحوي.

وسنذكر فيما يلي أبرز الطرق التي انتهجها علماء المغرب والأندلس في تسيير وتسهيل النحو

1. تأليف المتون النحوية:

أدت كثرة الكتب والمطولات النحوية في بلاد المغرب والأندلس، خصوصا خلال القرن السابع الهجري إلى ظهور العديد من المتون والمنظومات النحوية، التي تهدف إلى التركيز على المادة الأساسية للنحو في شكل مؤلفات صغيرة غاية في الإيجاز، وتعرف المتون النحوية "أنها كل ما ألف مختصرا في النحو منظوما أو منثورا لغرض تعليمي، حتى يسهل حفظه وتذكره واسترجاعه عند الحاجة"[3]، فهي تستهدف بالدرجة الأولى المتعلمين، "ويبدوا أن ما دفعهم إلى هذا الاتجاه فضلا عن محاولتهم تيسير النحو العربي خوفهم على أصول اللغة العربية من الضياع"[4]

تنقسم المتون النحوية إلى:

1. متون منثورة، وهي الأكثر.

[1] عبد الكريم خليقة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ط1، الأردن، 1986، ص55

[2] ينظر: فاطمة قداري، (النحو التعليمي في التراث اللساني- بحث في ا لأصول النظرية والإجراءات التطبيقية -)، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران -السانيا-،2007م، ص89

[3] عيسى ساغة، مقال حول أهمية المتون النحوية في البرنامج للزوايا الجزائرية، جامعة البويرة، 2015

[4] عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص201

2. متون منظومة في أبيات من الشعر يسمى الشعر التعليمي، وتكون غالبا من بحر الرجز، وقد تكون من غيره.

وقد كانت المتون النحوية في بدايتها نثرية، ثم اتجه النحاة إلى الشعر كوسيلة لنظم المتون لأن الشعر أسهل وأيسر من المنثور خصوصا أنه يحتوي على الموسيقى التي تسهل حفظه، وسهولة استرجاعه.

وتتميز كل من المتون المنثورة والمنظومة بصغر الحجم والميل إلى الاختصار والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الحشو كالاستطراد في ذكر التفاصيل، وكثرة الآراء والخلافات والتفريعات، وكثر الشواهد والأمثلة، إلا في حدود الضرورة.

سنقوم بعرض أشهر المتون النحوية في تاريخ المغرب والأندلس:

- **ألفية ابن معط:**

- **التعريف بابن معط:**

العلامة شيخ النحو زين الدين أبو الحسين بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي، والمعروف بابن المعطي، ولد سنة 546هـ، بظاهرة بجاية حيث كانت تسكن قبيلة((زواوة))، أقبل منذ صغره على تلقي العلم والمعرفة، فاهتم بالتحصيل والدرس وخير دليل على ذلك ما تركه من مؤلفاته، خاصة أنه قد انتهى من نظم ألفيته في عام595هـ وهو ابن واحد وثلاثين ربيعا.[1]

وقد تلقى ابن معطٍ العلم على يد عدد من علماء عصره منهم، التاج الكندي(ت597)، ابن عساكر(ت600هـ)، أبو موسى الجزولي (ت607هـ).[2]

توفي ابن معطٍ في نهاية سنة 628هـ بالقاهرة.[3]

- **الدرة الألفية في علم العربية:**

[1] ينظر: ابن معطي، الدرة الألفية (ألفية ابن في النحو والصرف والخط والكتابة)، ضبطها وقدم لها: إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة،2010، ط1، ص9

[2] نفسه، ص 10

[3] ينظر: نفسه، ص11

تعد الدرة الألفية من أشهر مؤلفات ابن معطٍ ، لأنها أول منظومة كبيرة في النحو العربي تشمل على قواعده كاملة وقد بلغ عدد أبياتها ثلاثة وعشرين وألف بيت نظمها سنة خمسة وتسعين وخمسمائة، ويعد ابن معط الرائد في استعمال لفظ الألفية أشعاره، فقد أطلق هذه التسمية على منظومته النحوية حيث قال:

تحويه أشعارهم المرورية هذا تمام الدرة الألفيّة[1]

وابن معط صاحب الفضل في هذا الشأن، لأنه فتح الباب لمن أتى بعده كابن مالك (672هـ)، والآثاري(828هـ)، والسيوطي(911هـ).

وإن أول من أشار إلى الألفية وذكرها فعرفها الناس من بعد هو ابن مالك في مقدمة ألفيته التي قال فيها:[2]

وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

ولله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره

وما تميزت به الألفية أنه نظمها على بحرين، هما بحر الرجز وبحر السريع، وهو غير مألوف في فن النظم.

وقد لقت اهتماما كبيرا من العلماء الذين قاموا بدراستها وشرحها، وقد أسهمت هذه الشروح في الحركة النحوية منذ القرنين السادس والسابع من الهجرة.

- **منهجه في الدرة الألفية:**

بعد فراغه من المقدمة التي استهلها بالبيت التالي:

يقول راجي ربه الغفور يحي بن معط بن عبد النور

[1] ممدوح عبد الرحمان، المنظومة النحوية دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2000م، ص14

بدأ بالحديث عن الكلام وما يتألف منه والإعراب وعلاماته والفعل وأقسامه وحروف الجر ومالا ينصرف من الأسماء والمتعدي واللازم، فذكر الفاعل والمفعول به، وظن وأخواتها، وتعدي الفعل للمصدر والظرف ثم جاء كلامه عن الحال والتمييز وبعدهما عن المفعول له والمفعول معه، والاستثناء، وتكلم بعد ذلك عن نائب الفاعل، وعن المعرفة والنكرة، وعن التوابع، وأعقبها بالكلام عن المبتدأ والخبر، عن كان وأخواتها، وإن وأخواتها وعن النداء.

ثم تناول الحديث عن الأعداد والتواريخ، وعن كم وكأي وأخواتهما، وجمع التكسير، والتصغير والتأنيث والتذكير والنسب والمقصور والممدود والهجاء والمصادر، وختم ألفيته بالكلام عن الإدغام.[1]

وقد حظيت منظومة ابن معطٍ باهتمام كبير من العلماء، إذ تناولها نحاة كثيرون يدرسونها ويقومون بشرحها وتفصيلها.

- **ألفية ابن مالك:**

- **التعريف بابن مالك:**

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الإمام الأوحد الطائي الجياني الأندلسي ولد بجيّان سنة600هـ أو في التي بعدها، هاجر ابن مالك كغيره من طلاب العلم فكانت وجهته إلى بلاد الشّام، وكان عمره آنذاك ثلاثين عاما تقريبا، فكان الإمام المقتدى والمعلّم الأوحد بها حتّى توفي رحمه الله تعالى.[2]

تتلمذ على يد كثير العديد من الشيوخ الأجلاء في علوم العربية، من أشهرهم في الأندلس، أبو علي الشلوبين، صاحب كتاب التوطئة في النحو، وفي الشام ابن يعيش الحلبي، شارح مفصّل الزمخشري وابن الحاجب النحوي، صاحب الكافية في النحو. [3]

توفي ابن مالك سنة672هـ.[4]

---

[1] ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص210، 211

[2] عبد العالم القريدي، ألفيات النحو الثلاث (الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المغربي، الخلاصة الألفية لابن مالك الأندلسي، الفريدة في النحو والتصريف والخط للسيوطي) دراسة متنية مقارنة، دار الكتب العلمية، لبنان، دط،1971، ص9

[3] نفسه، ن ص.

[4] ينظر، نفسه، ص12

- **ألفية ابن مالك أو الخلاصة الألفية في علم العربية:**

الخلاصة أو الألفية –اختصارا– عبارة عن منظومة علمية تعليمية جمع فيه ابن مالك خلاصة علمي النحو والصرف، وقد جاءت في (1002) بيت، وهي خلاصة لمنظومته الكافية الشافية، وقد نالت من الشهرة ما لم ينله أي كتاب منظوم أو ألفية مرجوزة.

وتمتاز ألفية ابن مالك عن الفية ابن معط بأنها من بحر واحد وهو كامل الرجز، وتلك من السريع والرجز، وأنها أكثر إحكاما منها.

كما تميزت الألفية بأسلوبها التعليمي، حيث شرحت قواعد النحو العربي للمتعلمين بدقة دون الخوض في تعقيدات المسائل النحوية إلي أثقلت كاهل المتعلمين.

- **منهج ابن مالك في الألفية:**

وتضم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبوابا وفصولا كثيرة بين القصير والطويل، تبلغ عدة هذه الفصول ثمانين، أولها باب الكلام، وما يتألف منه، وآخرها الإدغام، وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها، وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو والأكثر ملائمة لدراسته، كما تمتاز الألفية ان ابن مالك عدل فيها عن آرائه السابقة وأثبت صحة ما يرى صحته، فيمكن القول إنها رأيه النهائي في المسائل النحوية... وقد بلغت أبيات الألفية التي تناولت الصرف ثلاثة مائة بيت، والباقي للنحو والمقدمة والخاتمة أي سبعمائة وبيتين[1].

- **المقدمة الآجرومية:**

- **التعريف بابن آجروم:**

هو الأستاذ العلامة المقري النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن آجروم، ولد سنة اثنين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب، قال ابن الحاج ((وفي السنة التي توفي فيها ابن مالك))[2]

[1] ينظر، ممدوح عبد الرحمان، المنظومة النحوية دراسة تحليلية، ص 6، 7

[2] ينظر: ابن آجروم، الآجرومية، تح: حايف النبهان، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2010م، ص11، 13

ولا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان.[1]

- **التعريف بالمقدمة الأجرومية:**

عبارة عن مقدمة صغيرة لا تتجاوز عدة صفحات، وقد كتب لها أن تنال الشهرة والذيوع ما نالته خلاصة ابن مالك، لم تكن الأجرومية منافسة لألفية ابن مالك، وإنما كانت بمثابة "ابنة" لها تسير إلى جنبها، كانت البنت تتحدث إلى الصغار في الكتاتيب وتعين المربين والربانيين على تعليم الناشئة بصغار العلم، وبعد مرحلة الكُتّاب فما عليهم إلا أن يتابعوا دراسة النحو بالخلاصة، وإذا ما سلكوا طريقا آخر فإن الأجرومية قدمت من هذا الفن ما لا يسع جهله، لأنها شملت ما يعرف من النحو ضرورة للدارسين.[2]

- **موضوعات الأجرومية:**[3]

تضمنت مقدمة ابن آجروم المواضيع والمباحث التالية:

– تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.

–باب الإعراب

–باب معرفة علامات الإعراب

–باب الأفعال

–باب مرفوعات من الأسماء

–باب منصوبات الأسماء

–باب مخفوضات الأسماء

[1] ابن آجروم، الأجرومية، ص 13

[2] محمد مختار ولد أبّاه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، م2008، ص379

[3] ابن آجروم، الآجرومية، ص19

وقد ذكر التوابع تفصيلا في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

- **خصائص الأجرومية:**[1]

-الاختصار الشديد في جميع أبوابها دون ذكر خلافات النحويين

- التركيز علم لنحو دون الصرف

_خلوها من الاستشهاد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب

- كثرة الأمثلة التي اقتصر فيها المؤلف على كلام العرب منتخبا كلمات مفردة أو جملا قصيرا

-اختيار الكلمات السهلة والمصطلحات المتداولة

-حذف الكثير من الأبواب التي يصعب فهمها على المبتدئ

والمنظومات النحوية هي جزء من تاريخ علم النحو ونمط من أنماط التأليف النحوي وحلقة من حلقاته ومرحلة من مراحله أثرت فيما بعدها من المؤلفات، فقد ظهرت ثم ازدهرت ونمت وحافظت على مكانتها مدة طويلة من الزمن، فهي ذات قيمة علمية كبيرة، ولها دور في تنشيط الحركة الثقافية، إضافة إلى أنها لا تزال وسيلة من وسائل نقل العلم وتعليمه وهذا يدل على قوتها ومقدرتها على حفظ التراث النحوي...[2]

2. شروح الكتب المطولة:

من بين طرق التيسير التي اعتمدها نحاة المغرب والأندلس، اختصار الكتب المطولة المشهورة وتبسيطها ووضع مختصرات لها، لكتب المشارقة التي نالت شهرة واسعة.

انكبّ نحاة القرن السابع على دراسة كتب النحو المشرقية، سواءً البصريّة منها أو الكوفيّة أو البغدادية، سعيًا لفهمها وتبسيطها وشرحها للطلاب .ونذكر من بين الكتب التي حظيت

[1] ينظر، سعد عمر، المتون النحوية وأثرها في تعليمية النحو (الأجرومية أنموذجا)، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2021 م، ص121

[2] حسان بن عبد الله غنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، جامعة الملك سعود، السعودية، 2012، ص79

بالاهتمام البالغ، خصوصا الكتاب سيبويه، والإيضاح لأبي عليّ الفارسي، وجمل الزجاجي، والعديد من المؤلفات الأخرى.

أ. كتاب سيبويه:

منذ دخول الكتاب إلى البيئة المغربية والأندلسية، عكف عليه علماؤها دراسة وحفظا، ثم تولوه شرحا وتعليقا واختصارا، ليسهل فهمه لطالبي النحو، ويعتبر كتاب سيبويه من أشهر الكتب النحوية وهو مرجع لكل العلماء والدراسيين للنحو، وقد نال الكتاب من الشروح والتعليقات ما لم ينله مؤلف آخر.

نماذج للشروح على الكتاب:[1]

- شرح كتاب سيبويه لابن أبي الركب المتوفى سنة 544هـ.
- طرر أو تعليقات على كتاب سيبويه لأبي بكر محمد بن أحمد طاهر المعروف بالخذبّ المتوفى 580هـ
- شرح كتاب سيبويه وتعليقات على كتاب سيبويه للجزولي المتوفى 607هـ
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وهو شرح لكتاب سيبويه لابن خروف أبي الحسن علي بن محمد الحضرمي المتوفى 609هـ
- شرح أو تعليق على كتاب سيبويه لأبي علي عمر بن محمد بن محمد الأزدي الإشبيلي المعروف بالشلوبين المتوفى سنة 645هـ
- شرح كتاب سيبويه للشلوبين الصغير المتوفى سنة 660هـ
- شرح كتاب سيبويه لابن عصفور علي بن عبد المؤمن الحضرمي المتوفى سنة669هـ.

ب. الإيضاح لأبي عليّ الفارسي:

وكان كتاب الإيضاح من بين التي نالت إعجاب واهتمام نحاة المغرب والاندلس وقد وضعوا له العديد من الشروحات والتعليقات

- **نماذج لشروحات على كتاب الإيضاح:**[2]

[1] ينظر: فاتن كوكة، التصنيف اللغوي والأدبي في عصري المرابطين والموحدين 484هـ-670هـ، ص475، 476

[2] ينظر: نفسه، ص 473، 474

- شرح كتاب الإيضاح لإبراهيم بن محمد المعروف بالأعلم البطليوسي 637هـ، أو 642 هـ أو 646هـ
- كتابان في شرح الإيضاح وأبياته لمحمد بن يحي الخضراوي الأنصاري الخزرجي المعروف بابن البذرعي المتوفى، وهذان الكتابان هما: الإفصاح ببعض ما جاء بالإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح
- شرحان للإيضاح وأبياته لابن عصفور الإشبيلي، هما شرح كتاب الإيضاح، وشرح أبيات الإيضاح

لقد اتسمت مجهودات علماء المغرب والأندلس في شرح الكتب النحوية المشرقية المختلفة، " بسمة التسهيل والتيسير والميل إلى الأسلوب التعليمي، فهم لم يؤلفوا شرحا إلا وكان التسهيل والتيسير السمة الغالبة على مؤلفاتهم."[1]

[1] ينظر، فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الاندلس في تيسير النحو العربي، ص108

المطلب الثاني: أثر إيقاع المنظومات النحوية في تيسير التلقي النحوي

هذا موردٌ قليلٌ التعرض إليه، نقصد به الوصول إلى فهم فائدة الموسيقى والإيقاع الشعري والوزن في تيسير تلقي المنظومات النحوية، والدافع إلى ذلك ما وجدناه ويجده كل متعلم في أي فن من الفنون لما يعمد إلى حفظ متن من متونه المنظومة، من سهولة في الحفظ، ويسر في الاسترجاع، وقدرة على التذكر، وتجد هذا في المنظوم دون المنثور، فلما نظرنا في ذلك وجدنا أن الفرق الذي يميز بين المنثور والمنظوم؛ الوزن والإيقاع، ولما كان الأمر كذلك، حقَّ لنا أن نفترض أن هذا الإيقاع هو علة التيسير، ولذلك جعلنا الذي ترى. فإنا ناظرون بإذن الله في تأصيل المسألة وبيانها، ثم ننظر فيها من جهة الإيقاع والموسيقى، حتى نخلص إلى الحقيقة بإذنه تعالى، فأقول وبالله التوفيق.

1. تأصيل المسألة:

إن تأصيل المسألة عندنا هو محاولة البيان عن سهولة حفظ الشعر كافة، وتلك هي القضية الكلية، ولا يجهل أحد أن الشعر أسهل في الحفظ من النثر، ولكن هذا هو القول العام الذي يحتاج إلى مزيد تفصيل.

إن اعتماد العرب على المشافهة في مخاطباتهم ونقل علومهم وأخبارهم جعل الشعر أسهل ناقل لذلك كله، فما كانت العرب تعرف التدوين والتحرير إلا قليلا، واستعاضوا عن ذلك بالشعر، ولا أحسب ذلك إلا لأن النغم الشعري يسهّل وقوع الكلام في الذاكرة، وبقاءه فيها، وأنت تعلم أن الأصوات من أشد ما يعلَقُ في الذهن، ولذلك يتذكر المرء المسموع أكثر من المقروء، أما رأيت إنك إن سمعت عزفا وقع صدى لحنه في الذهن أشدَّ من الكلام، ولهذا كانت العرب تنشد الشعر وتتغنى به، ولا عجب بعد ذلك من افتراضنا أن إيقاع المنظومات هو علة تيسير حفظها، ولذلك التفت القدامى إلى أن الشعر بوزنه ونغمه ألطف، وأعلق في النفس، وأوقع في الذهن، وأخف على السمع، وأشد رسوخا في الذاكرة من المنثور، فاختاروه قالبا بدلا منه لحفظ تلك الثقافة والأدب والأخبار والأيام، وفي هذا يقول الجاحظ: <<فإن الشعر أهون على النفس، وإذا

حفظ كان أعلق وأثبت، وكان شاهدا، وإن احتيج إلى ضرب المثل كان مثلا>>[1] وهذا فهم لطبيعة النفس الإنسانية، وما تستلذه وما تستقبحه.

2. الشعر الأدبي والشعر الغنائي:

إن كلا من الشعر الأدبي والشعر الغنائي يستعملان في جوهريهما الوزن والتقفية لتميزهما عن المنثور من الكلام العادي، ولكني أحسبهما مختلفين من جهة النغم أي الموسيقى، فالشعر الأدبي ليس فيه إلا الإيقاع النابع من الوزن، أما الأدبي فيجمع من الإيقاع الموسيقى، وهذه الموسيقى داخلية لا خارجية، أي أنها يحدثها توالي التفعيلات المتماثلة.

أما الإيقاع فهو كل صوت يتكرر أو يحدث بتتابع زمني محدد ومنتظم، ولا يستحيل ضرورة إلى موسيقى، فقد يظل إيقاعا غير موسيقي، أي ليس له لحن، وأما الموسيقى فهي اللحن أو الصوت الملحن.

ثم انظر إلى البحور الشعرية، تجد الشعر كله قائما على تتالي الإيقاعات ليتحقق الوزن، فما لا وزن له ليس شعرا، بل هو خارج منه إلى صنف المنثور.

أما البحور منتظمة التفاعيل هي التي يتولد عنها الموسيقى التي تقدم ذكرها، وهي أساس الشعر الغنائي، لأن تكرار التفعيلة الواحدة يعطي انسجاما يكون أخف على أذن السامع وأعلق في نفسه، وأحب إلى ذائقته، كبحر الكامل والمتدارك والرجز. وكل شعر على البحور المنتظمة تفعيلاتها شعر غنائي موسيقي.

3. الأراجيز والموسيقى:

إنك إذا نظرت في المنظومات العلمية –في النحو خاصة– وجدت أغلبها على بحر الرجز، رغم أن هذا ليس شرطا فيها، فقد نظموا على البسيط والطويل والكامل، ولكن ذلك قليل جدا، والغالب في هذا الشأن النظم على بحر الرجز.

[1] الجاحظ، الحيوان، ت عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1969م ج6، ص 284.

ولا شك أن لهذه الأغلبية علة وسببا، إذ لا شيء يأتي تقليدا بحتا واعتباطا، وعلتها كما ذكرنا سلفا من أن هذا النوع من البحور منتظم التفاعيل، يجعل منه شعرا غنائيا وإن كان متنا علميا، فالقيمة المرادة هنا هي القيمة الصوتية لا الفنية في المعنى.

ثم إن علة ذلك أيضا ما هو عليه بحر الرجز من مرونة وسهولة، ولقد تعلم أنه يسمى حمار الشعراء ذلك، فإذا نظرت فيه وجدته يحمل تغيرات كثيرة في الجانب الإيقاعي، فهو على تفعيلة واحدة تكرر ست مرات، ولكنها كثيرة التعرض للزحافات والعلل، يقول مصطفى حركات: <<تأخذ تفعيلة الرجز أحد الأشكال: مُستَفعِلُنْ، مُفاعِلنْ، مفْتَعلنْ، فَعِلَتُنْ، وذلك بورودها سالمة أو بعد حذف الثاني، أو الرابع أو الاثنين>>[1]

ولذلك يجد حفاظ المتون ومدرسوها لذة في إنشادها ملحنة، وهم إلى الآن على ذلك النهج، وقد قلنا سابقا أن صدى اللحن أعلق في النفس من القول، وقد فهم الناظمون ذلك لمعرفتهم بما تستلذه النفوس، وإدراكهم لشدة تأثير الشعر فيها، وإيقاعه ونغمه على حفظ الكلام.

هذا منتهى القول والسلام.

[1] مصطفى حركات، الشعر الحر، أسسه وقواعده، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م، ط1، ص 8.

خاتمة

أما وقد انتهينا إلى ختام هذا البحث، بعد نظر وتحقيق، وبحث وتدقيق، وقد علمت ما كان في أجزائه، وفهمت ما جاء في مكنوناته، نرى بعد هذا أن نعرض جملة النتائج المتوصل إليها بسبيله:

1. إن النزعة التجديدية في النحو لم تكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في العلوم الأخرى في ذلك العصر في بلاد المغرب والأندلس، بل إنها نتيجة تعاضد تلك التطورات بعضها ببعض، وتمازجها لتؤثر تلك المنازع في أفرادها.

2. إن زيادة فهم المعقولات، وإدراك المنطق وعلم الكلام، له الباع الأوصل في تحقيق تلك النزعة وذلك التجديد، وقد رأينا ذلك في كل من ابن خلدون والشاطبي وحازم القرطاجني، وتوصلنا بذلك إلى أن الدرس العقلي قد طغى على النحاة كذلك، فأثر فيهم وحملهم على التجديد.

3. قد حَسُن الأمر لما قسمنا النحو العلمي إلى جدلي وغير جدلي، حتى نضع الأمور في نصابها، ونكلها بميزانها، فقد رأيت أن ابن مضاء القرطبي كان يجادل في ما له الحق أن يجادل فيه وإن كان حمله على ذلك ظاهريته، وأما مخالفته للإجماع لا يعتد بها، ولكن ينظر في أقواله إن كان يمكن توجيهها في محلها فيعمل بها.

4. أما النحاة المغاربة فقد جددوا في كثير من القضايا، وجاؤوا بآراء إما انفردوا بها عن غيرهم ولم يسبقهم في القول بها من أحد من النحاة المشارقة، وإما باختيارهم باختيارات لم يكونوا ملزمين فيها باتباع مدرسة دون أخرى، بل هم يدورون مع الحق أينما دار، ويتبعون الدليل حسب ما تبين لهم أنه الحق.

5. برع النحاة المغاربة والأندلسيون في تسهيل تلقي النحو، باختصار المطولات وشرح الأمهات.

6. أول من ألف في المنظومات النحوية هم المغاربة، وقد يسر ذلك النحو كثيرا على طلابه ومتعلميه، وكان السبب الأول في ذلك اليسر الإيقاع الحاصل في النظم الشعري، لسهولة وقوعه في النفوس وتعالقه في الأذهان.

هذا ونسأل الله التوفيق والسداد والهادية، وما أصبنا فيه فمن عند الله والخطأ من عندنا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

المصادر والمراجع:

1) ابن آجروم، الآجرومية، تح: حايف النبهان، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2010م.

2) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح، أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،1998.

3) ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، عارضه بأصوله وعلق حواشيه محمد بن تويت الطنجي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، دط، 1901.

4) ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992 م، ج1.

5) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، دط، 2001م.

6) ابن مالك، شرح التسهيل، المكتبة الشاملة، ج3.

7) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المؤمن أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، ج3.

8) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ت د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.

9) ابن معطي، الدرة الألفية (ألفية ابن في النحو والصرف والخط والكتابة)، ضبط وتقديم: إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1 ،2010.

10) ابن معطي، الفصول الخمسون، ت محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحبي وشركاه، دط، دت.

11) أبو الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم، الإمام الشاطبي ومنهجه التجديدي في أصول الفقه، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2001م.

12) أحمد بن عامر، الدولة الحفصية صفحات خالدة من تاريخنا المجيد، دار الكتب الشرقية، تونس،1974م.

13) أحمد عودات وآخرون، تاريخ المغرب والاندلس من القرن السادس الهجري إلى القرن العاشر هجري، دار الامل للنشر والتوزيع، دط، الأردن، 1989م.

14) الجاحظ، الحيوان، ت عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1969م ج6.

15) جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان، ج1، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987.

16) جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ط1 ،1998م.

17) حامد الشافعي رياب، الكتب والمكتبات في الأندلس، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1998.

18) حسان بن عبد الله غنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، جامعة الملك سعود، السعودية، 2012.

19) الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء للنشر والتوزيع، المملكة المغربية، المغرب، ط2 ،1986م

20) خلف الأحمر، مقدمة في النّحو، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1961م.

21) د. أمان أبو الفتوح محمد محمد، المحاكاة والتخييل "رؤية جديدة للتصوير الشعري عند حازم القرطاجني"، كتاب المؤتمر الدولي: حازم القرطاجني وقضايا تجديد الرؤية والمنهج في البلاغة العربية القديمة، منشورات جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، 2017.

22) د. عبد الله شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984.

23) د. علي عبد الواحد وافي، أعلام العرب 4 عبد الرحمن بن خلدون حياته وآثاره ومظاهر عبقريته، مكتبة مصر، القاهرة، دط، دت.

24) د. محمد محمد أبو موسى، تقريب منهاج البلغاء، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2008م.

25) ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مؤسسة هنداوي، دط، 2021 م.

26) الشاطبي، الموافقات، تقديم الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان، القاهرة، دط، دت.

27) ضياء الدين رجب شهاب، الدر المصون بتهذيب مقدمة ابن خلدون، دار الفتح، الشارقة، ط1، 1995 م.

28) الطاهر بن عاشور، مقاصد الريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط2، 2001،

29) عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، المطبعة العربية، الجزائر، ج2، ط1 ،1955م.

30) عبد العالم القريدي، ألفيات النحو الثلاث (الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المغربي، الخلاصة الألفية لابن مالك الأندلسي، الفريدة في النحو والتصريف والخط للسيوطي) دراسة متنية مقارنة، دار الكتب العلمية، لبنان، دط،1971.

31) عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ج1، ص45، وجلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، مج1، ج1.

32) عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس خلال القرن السابع الهجري، ط2، جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا،1993م.

33) عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، دار الغرب الإسلامي، مصر، ط1 ،1983م.

34) علي محمد الصلابي، صفحات من التاريخ الإسلامي (دولة الموحدين)، دار البيارق للنشر، عمان، دط،1998م.

35) عمار ربيح، المدرسة النحوية في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1 ،2018م.

36) فاتن كوكة، التصنيف اللغوي والأدبي في عصري الموحدين والمرابطين484هـ 670هـ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2012.

37) كمال الدّين أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة، تح، تع: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم ابي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1999م.

38) مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م.

39) محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1980.

40) محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، (تح، وتع): محمود آغا بوعياد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2011.

41) محمد كمال شبانة، الدويلات الإسلامية في المغرب دراسة تاريخية حضارية، دار العالم العربي، مصر، ط1، 2008م.

42) محمد مختار ولد أبّاه تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، م2008.

43) محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، دط، 2000م.

44) مصطفى حركات، الشعر الحر، أسسه وقواعده، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م، ط1.

45) ممدوح عبد الرحمان، المنظومة النحوية دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2000م.

46) منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، ت محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008.

47) يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح، تع: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، 1980م

الأطاريح والأبحاث الجامعية:

48) عبد الكريم خليقة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ط1، الأردن، 1986

49) عمر تشيش، اختيارات ابن مالك النحوية في منظومته الألفية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.

50) فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الاندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة ماجستير، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006م.

51) فاطمة قداري، (النحو التعليمي في التراث اللساني- بحث في الأصول النظرية والإجراءات التطبيقية -)، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران -السانيا-،2007م

المقالات:

52) حنان محمد علي سويد،" الكتابة التاريخية بالمغرب الإسلامي في القرن الثامن هجري/الرابع عشر الميلادي بين التنوع والتطور"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب والتربية جامعة صبراته، المجلد7، العدد2، ليبيا، 2013م.

53) د. حمدي فاروق صالح الشيخ، المنهج النقدي عند حازم القرطاجني بين التقليد والإبداع، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد 27، ج1، 2021.

54) د. سعيد بوخاوش، ابن خلدون وعلم الاجتماع اللغوي، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2، المجلد 3، العدد 11، 2015 م.

55) سعد عمر، المتون النحوية وأثرها في تعليمية النحو (الأجرومية أنموذجا)، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2021

56) طاهر بن دهقان، أ. إسماعيل بن علية، سوسيولوجية المنهج عند يابن خلدون ودوره في البحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، مركز أبحاث العلوم والحضارة الإسلامية، الأغواط، المجلد 3، العدد 1، 2019.

57) عيسى ساغة، مقال حول أهمية المتون النحوية في البرنامج للزوايا الجزائرية، جامعة البويرة، 2015.

58) فاطمة السيد العشري، سيرة الإمام الشاطبي وجهوده في التجديد في علم أصول الفقه –بحث في طبقات الأصوليين–، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، شاه علم، ماليزيا، د ع، د ت

59) نجاة بلعباس، جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو العربي، مجلة لغة–كلام، مخبر اللغة والتواصل، جامعة غليزان، المجلد9، العدد1، جانفي 2023.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: مدخل نظري عام	7
المبحث الأول: الحياة السياسية والعلمية	8
المطلب الأول: الحياة السياسية	8
المطلب الثاني: الحياة العلمية	11
المبحث الثاني: الحياة العقلية العامة	17
المطلب الأول: ابن خلدون (علم الاجتماع)	18
المطلب الثاني: الشاطبي (أصول الفقه)	27
المطلب الثالث: حازم القرطاجني (النقد والبلاغة)	31
الفصل الثاني: النزعة التجديدية عند نحاة المغرب والأندلس	36
المبحث الأول: النزعة الاجتهادية في النحو العلمي	37
المطلب الأول: في النحو العلمي الجدلي	37
المطلب الثاني: في النحو العلمي غير الجدلي	50
المبحث الثاني: النزعة الاجتهادية في النحو التعليمي	55
المطلب الأول: تيسير النحو درسا وتلقينا	55
المطلب الثاني: أثر إيقاع المنظومات النحوية في تيسير التلقي النحوي	64
خاتمة	67
قائمة المصادر والمراجع	68
الفهرس	74
الملخص	75

الملخص:

عنوان هذه الرسالة: "**النزعة التجديدية في الدرس النحوي في بلاد المغرب والأندلس في القرن السادس والسابع والثامن الهجري**"

كان النحو العربي قد اتضحت معالمه لدى المشارقة بين مدرستي البصرة والكوفة، قبل أن يتسنى للمغاربة المشاركة فيه، ولكنه لما وصل إليهم مكتملٌ أغلبه، لم يكن ذلك مانعا لهم من متابعة الصناعة فيه، فزادوا عليه بالشرح والتحليل، والبسط والتعليل، واجتهدوا فيه اجتهادا، وجددوا ما كان لهم فيه فسحة للتجديد، ومساحة للتقييد والتفنيد. فجعلنا نحن بحثنا هذا رسالة ندرس فيها ذلك التجديد، ومحلا نعرض فيه ذلك الاجتهاد، وابتدأناه من أصوله انتهاء إلى نتائجه، فدرسنا الظروف السياسية، والحياة العقلية العامة، لنقدّم بذلك إلى الدرس النحوي المغربي، وما تميزوا به عن نظرائهم من المشارقة، في محاولة لفهم تلك النزعة التجديدية عند المغاربة والأندلسيين، في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: النحو، النحاة المغاربة، تيسير النحو، ابن مضاء، ابن مالك، المدرسة المغربية، المتون، المنظومات النحوية.

abstract:

The title of this thesis: “The innovative tendency in the grammar lesson in the Maghreb and Andalusia in the sixth, seventh, and eighth centuries AH ”.

The features of Arabic grammar had become clear in the East, between the schools of Basra and Kufa, before the Moroccans were able to participate in it, but when it reached them most of it was complete, this did not prevent them from continuing to master it, so they added to it with explanation and analysis, expansion and reasoning, and they worked diligently in it, and renewed They had no room for innovation and room for restriction and refutation. So, we made this discussion a treatise in which we study that renewal, and a

place in which we present that diligence, and we began it from its origins, ending with its results. So, we studied the political circumstances and general mental life, to introduce the Moroccan grammar lesson, and what distinguished them from their counterparts from the Levant, in an attempt to understand that innovative tendency among the Moroccans and Andalusians, in the grammar lesson.

Keywords: grammar, Moroccan grammarians, facilitating grammar, Ibn Mudaa, Ibn Malik, the Moroccan school, texts, grammatical systems.